دراسة مقارنة بين المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في مصر الدولية والإقليمية والمحلية

أ. حسناء حسن عبد الجواد أحمد

الباحثة بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة – جامعة أسيوط

hasnaa.hassan.777@gmail.com

أ.د عبد السلام علي نوير

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة

وعميد كلية التجارة السابق جامعة أسيوط

أ.د محمد أحمد علي عدوي

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة

ووكيل كلية التجارة جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة لكليــة التجـــارة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد الثامن والسبعون – يونيو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

أحمد، حسناء حسن عبد الجواد، نوير، عبد السلام علي، عدوي، محمد أحمد علي (٢٠٢٣). دراسة مقارنة بين المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في مصر الدولية والإقليمية والمحلية. ***المجلة العلمية لكلية التجارة***، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٨، ٧١-١١٨.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

دراسة مقارنة بين المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في مصر الدولية و الإقليمية و المحلية [١]

أ. حسناء حسن عبد الجواد أحمد

أ.د عبد السلام علي نوير ، أ.د محمد أحمد علي عدوي

مستخلص الدراسة:

تنقسم الدراسة لثلاث مباحث محورية، المبحث الأول الذي يُعتبر المدخل التمهيدي للدراسة يتناول تطور مفهوم حقوق الإنسان كما يعرفنا بالمصطلحات المرتبطة بمفهوم حقوق الإنسان، و يتناول أجيال حقوق الإنسان التي تدرج نحوها المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المبحث الثاني يتناول مفهوم المنظمات الحقوقية في مصر و يقسمها إلى، منظمات حقوقية دولية مثل هيومن رايتس وواتش و منظمة العفو الدولية، ومنظمات حقوقية إقليمية مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان و منظمة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والمنظمات الحقوقية القومية في مصر مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر.

المبحث الثالث يتناول دور منظمات حقوق الإنسان في مصرو تقييم نشاطها، فيبدأ بالدور المفترض للمنظمات الحقوقية و مقارنته بنشاطها الفعلي في مصر ثم تقييم هذا النشاط لمعرفة مدى التزامها ببرامجها المعلنة أو حيادها لأجندات خارجية تتحكم في هذا الدور و رأي الباحث في هذا النشاط، ثم تأتي نتائج البحث و التوصيات المقدمة.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، منظمات حقوق الإنسان، منظمات دولية، منظمات اقليمية، أجيال حقوق الإنسان.

[١] بحث مستلا من رسالة ماجستير بعنوان " الدور السياسي للمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في مصر دراسة تطبيقية على المجلس القومي لحقوق الإنسان (٢٠٠٣-٢٠٢٠)"، كأحد متطلبات الحصول على الدرجة العلمية.

A Comparative Study between Organizations Working in the Field of Human Rights in Egypt International, Regional and National

Mrs. Hasnaa Hassan Abd El Gawad Ahmed
Prof. Abdul salam Ali Noir, Prof. Mohamed Ahmed Adawy

hasnaa.hassan.777@gmail.com

Abstract

The study is divided into three pivotal sections. The first section, which is considered the preliminary introduction to the study, deals with the development of the concept of human rights as it introduces us to the terms associated with the concept of human rights, and deals with the generations of human rights towards which the contemporary concept of human rights is incorporated as stated in the Universal Declaration of Human Rights.

The second topic deals with the concept of human rights organizations in Egypt and divides them into international human rights organizations such as Human Rights Watch and Amnesty International, regional human rights organizations such as the Arab Organization for Human Rights and the Euro-Mediterranean Organization for Human Rights, and national human rights organizations in Egypt such as the Egyptian Organization for Human Rights and the National Council for Human Rights, to name a few.

The third topic deals with the role of human rights organizations in Egypt, evaluating their activities. It starts with the assumed role of human rights organizations and compares it with their actual activities in Egypt, then evaluates this activity to see the extent of their commitment to their declared programs or their neutrality to external agendas that control this role and the opinion of the researcher in this activity. Then the results come. Research and recommendations made.

Keywords: Human rights ,human rights organizations,international organizations, regional organizations, generations of human rights.

المقدمة:

شهدت مصر انطلاقة حقيقية في العقد الأخيرمن حيث الاهتمام بحقوق الإنسان والتركيز على المنظمات الحقوقية بها، ولكن هذا لا يعني أنها البداية؛ فمصر قد انضمت لجميع الاتفاقيات والمواثيقالدولية لحقوق الإنسان بداية من الاتفاقية الخاصة بالرق عام ١٩٢٦ وحتى اليوم، ويمكن بسهولة رؤية نتائج هذه الاهتمامات على أرض الواقع من تحسن الأحوال المعيشية بالاهتمام بالحقوق الاقتصادية للمواطنين بالتالي تحسن الأحوال الاجتماعية وتوسيع هامش الحريات من حيث الحقوق السياسية، وفي هذا البحث سنتناول بالتفصيل مدى تنوع منظمات حقوق الإنسان الموجودة في مصر بدراسة هذه المنظمات والمقارنة بين أهدافها على النطاق الجغرافي لتنقسم لمنظمات دولية لها فروع في مصر ومنظمات إقليمية والمنظمات المحلية.

يلاحظ المهتم بحقوق الإنسان في مصربأنهامن أوائل الدول المُوقعة على الاتفاقيات الحقوقية، والأكثر اهتماما بالحضوروالمشاركة في المحافل الدولية الحقوقية، بل والعضوية في المنظمات الحقوقية على جميع المستويات سواء كانت دولية أو إقليمية، كما أن الاهتمام بوجود المنظمات الوطنية العاملة في حقوق في جميع المجالات المرأة و الطفل أهمها، وأشهر المنظمات الوطنية المؤثرة في الواقع المصري هوالمجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعية المصرية لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من تعدد نشاطاتها و مجال عملها وفروعها فإن هدفها في المجمل هومراقبة سيرالعملية الديمقراطية في البلاد والحرص على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وحمايتها من أي انتهاك والتفاعل مع المواطنين لتكون المنظمات الحقوقية بمزلة حلقة الوصل بين الأفراد والحكومة.

فقد قامت الدولة المصرية بجهود واسعة لمساعدة المنظمات الحقوقية بالعمل في مصر، إلا أن العقبات و التحديات التي تواجه هذه المنظمات في أداء عملها مازالت كثيرة يمكن إرجاعها لعدة أسباب أهمها؛ قلة الوعي الحقوقي لدى المواطن المصري، و عدم فاعلية كل المنظمات الحقوقية على أرض الواقع لنقص كفاءاتها أو نقص الإمكانيات، كما أنه من الملاحظ في مصر على الرغم من اتساع دائرة التنمية في جميع الاتجاهات فإن هامش الحريات السياسية مازال صغيراً و بالتالي فالحقوق السياسية للمواطن المصري تعد أقل من نظرياتها الاقتصادية و الاجتماعية بشكل يسهل قياسه.

وعلى الرغم مما تواجهه المنظمات الحقوقية في مصر، ورغم مساعي الحكومة في تسهيل عملها فإن الوضع الحقوقي في مصر أمامه الكثير، كما سيقوم الباحث بتوضيحه خلال البحث، سيتم التعريف بحقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية في مصر أهدافها وأنواعها، كما سيتم توضيح تأثير هذه المنظمات في المجتمع المصري، وتقييم نشاط هذه المنظمات والمقارنة بين الدورالمفترض أن تقوم به ودورها الفعلي على أرض الواقع، والدوافع وراءه.

أولاً: إشكالية البحث

تزامناً مع اهتمام العالم بحقوق الإنسان و تقييم الدول بمدى تطبيقها لحقوق الإنسان على أرضها، و مع تعدد مجالات المنظمات الحقوقية و اختلاف نطاق عملها، يتناول البحث دراسة مقارنة بين النطاقات الجغرافية لمنظمات حقوق الإنسان دولية وإقليمية ومحلية، ومن ثم تتمثل إشكالية البحث في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:ما مدى تأثير هذه المنظمات على الواقع المصري؟

ثانياً: التساؤلات الفرعية

من منطلق التساؤل الرئيس يمكن إيثاره عدة تساؤلات فرعية:

١- ما المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في مصر؟
٢- ما أهداف المنظمات الحقوقية؟
٣- ما إنجازات المنظمات الحقوقية في مصر؟
٤- هل يوجد تباين بين المنظمات الحقوقية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في مصر؟

ثالثاً: منهج الدراسة

سوف يتم الإفادة من المنهج المؤسسي بوصف أن المؤسسات تمثل تغيراً مستقلاً يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، تؤثر على الخيارات و المعتقدات التي يتبنونها حول الممكن و المرغوب فيه.

وسيتم استخدام هذا الاقتراب لدراسة منظمات حقوق الإنسان في مصر الدولية و الإقليمية و المحلية، بوصف أن منظمات حقوق الإنسان التي تصنف من أهم الفاعلين الدوليين في الوقت الحالي والمؤثرين في اتخاذ القرارات في الدولة بشكلها الحديث في

ظل النظام الدولي الحالي وبدراسة معايير عملها : منها الاستقلالية و التبعية من خلال الجهات الممولة لها، من خلال معيار التماسك في المؤسسة؛ التقارير متماسكة أومتناقضة أم هناك عدم تعاون،معيار التعقيد وبيروقراطية هذه المنظمات، وكيف يتم اتخاذ القرارات فيها، ثم معيار التكيف والاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة.

ويستخدم الاقتراب المؤسسي في شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة خلال بيان الهدف من تكوينها، مراحل تطورها،تجنيد الأعضاءفي المؤسسة، الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل الحفاظ على بقائها، علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات، الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير.

المبحث الأول

مفهوم حقوق الإنسان و تطوره

يعد مصطلح حقوق الإنسان من أكثر المصطلحات انتشاراً في العصر الحديث، وذلك بارتفاع قيمه الفرد والاهتمام بالفردانية، وتنوعت الاتجاهات في وصفه و تعريفه ، فبعد الحرب العالمية الأولى والثانية وكل الضحايا والانتهاكات التي طالت الإنسان الحديث تم إنشاء الأمم المتحدة فقط لحماية الإنسان وتوعيته بحقوقه.

جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كثمار تتوج كل جهود المفكرين و الفلاسفة و المؤسسات الأكاديمية و المدنية لصياغة حقوق الإنسان بما يتناسب مع عصرما بعد الثورة الصناعية، و وافق على بنود هذا الإعلان جميع دول العالم، ووقعواعلى الاتفاقية لضمان حماية حقوق الأفراد، وفي هذا المبحث سيتم تحديد المفاهيم الرئيسة المرتبطة بحقوق الإنسان.

أولاً: مفهوم حقوق الإنسان:

و فيها سيتم ضبط أهم المفاهيم المرتبطة بالدراسة:

١- مفهوم الحق:

يصنف الحق وفق القواميس والمعاجم باعتبارانه كلمة مصدر، ويُعد ضد الباطل، وأنه يتضمن اليقين والحقيقة، والتي تعني ببساطة ما يجب أن يحميه الإنسان[٢]،

[٢] كرم البستاني ، المنجد في اللغة و الإعلام، دار الشرق، بيروت، لبنان،١٩٨٦، ص ١٤٤.

وذلك بما يحقق الخير له والجماعات التي تعيش في المجتمع، ويرسى مجموعة من القيم الإيجابية في الجماعة الإنسانية.

وتـذهب بعـض الكتابـات إلـى التمييـز بـين نـوعين مـن الحـق؛ الأول هوالحـق الشخصـي: والـذي يعـد ملكـاً لشـخص، وبالتـالي فهـو الطاقـة أو القـدرة الممنوحـة لهـذا الشـخص لممارسـة هـذه الفعاليـة أوتلـك مثـل حـق التصـويت والتعليم والعمـل ومختلـف الحقوق الواردة في مجموعة المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان، كما يوجد ما يسمى بالنوع الثاني من الحق، ويطلق عليه المنظورالموضوعي للحق: والذي يمكن القول بانه يسعى إلى تحديد ما هو صواب و يمثل نوعاً من الحكم على أمر ما بأنه حق[٣]، بوصف أنه تحديد للملكية و السيادة عليها أيضا.

٢- حقوق الإنسان:

ليس هناك اتفاق على مصطلح واحد لحقوق الإنسان، بل هناك مصطلحات عدة تستخدم للدلالة عليها، منها: "حقوق الإنسان"، "الحقوق الإنسانية"، "حقوق الشخصية الإنسانية"، ولكن أكثر المصطلحات شيوعاً منذ القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، هو مصطلح "حقوق الإنسان"، كما اختلف الباحثون في تعريفاتهم لحق الإنسان فنجد تعريف السيد فودة لحقوق الإنسان بأنها: " تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان؛ لمجرد كونه إنساناً، وهذه الحقوق يُعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أووضعه الاجتماعي أوالاقتصادي، وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين فهي تسبق الدولة وتسمو عليها".

وعرفتها ليا ليفين Leah Levin بأنها "مطالب أخلاقية أصيلة وغير قابلة للتصرف مكفولة لجميع بني البشر بفضل إنسانيتهم وحدها، فُصِّلَتْ وصيغت هذه الحقوق فيما يعرف اليوم بحقوق الإنسان، وجرت ترجمتها بصيغة الحقوق القانونية وتأسست وفقاً لقواعد صناعة القوانين في المجتمعات الوطنية والدولية، وتعتمد هذه الحقوق على موافقة المحكومين بما يعني موافقة المستهدفين بهذه الحقوق".[٤]

---

[٣] هنري ليفي برولي، سيسيولوجيا الحقوق، ترجمة عيسى عصفور ، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٤، ص٨.

[٤] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،الموقع الرسمي للأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html ،تاريخ الدخول أغسطس ٢٠٢١.

كما عرفها جابرال الروي بأنها: "الحقوق التي تهدف إلى ضمان وحماية معنى الإنسانية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

بالإضافة إلى بعض التوجهات لتعريف حقوق الإنسان؛ فالتوجه الأول: يرى أن لمفهوم حقوق الإنسان معنيين أساسيين؛ الأول هوأن الإنسان له حقوق ثابتة و طبيعية تعرف بالحقوق المعنوية النابعة من إنسانية كل كائن بشري و التي تستهدف كرامته، أما المعنى الثاني فهو الخاص بالحقوق القانونية التي أنشئت طبقا لعمليات سن القوانين في المجتمعات الوطنية والعالمية على السواء، وتستند هذه الحقوق إلى رضا المحكومين؛ أي رضا أصحاب هذه الحقوق وتوافقهم معها، وليس إلى نظام طبيعي كما هوقائم في المعنى الأول، وهي حصيلة مكتسبه من خلال صراعات وكفاح من أجل الحصول عليها، وهي ذات طبيعة صاعدة ومتزايدة في اطار التطورالسياسي والاجتماعي والاقتصادي للإنسان[٥] .

ويعرف البعض حقوق الإنسان بوصفها مفهوماً عاماً وشاملاً لكل الحقوق التي يفترض أن يتمتع بها الإنسان في نواحي حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية، والتي يجب أن تكون مصانة ومحافظاً عليها من قبل الدولة متمثلة في سلطة القانون، والتي يمنع الآخرون من سلبها[٦] .

٣- مفهوم المنظمة الدولية:

بداية يشير مفهوم المنظمة الدولية إلى اتفاق طوعي بين مجموعة من الدول، و بإرادتها الحرة لتسوية منازعاتها بصورة سليمة؛ بهدف تطوير آليات التعاون المشترك فيما بينها في كافة المجالات التي تعنيها وتؤثر في مصالحها، بالتالي يمكن القول: إن المنظمات الدولية هي مجموعة الهيئات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع الدولي بشكل أساسٍ، والتي تشارك في تحقيق إرادة الجماعات الدولية. وتتعدد هذه المنظمات وتتنوع وفقا لمعيار ما تزاوله من أنشطة أو ما تؤديه من أدوار، كما يتفاوت مدى العضوية في هذه المنظمات الدولية فبعضها يتسع إطار العضوية ليضم كافة دول العالم

[٥] رغد صالح الهدلة، دراسة بعنوان: حقوق الإنسان إشكالية المفهوم و التطور التاريخي، ١٨ أغسطس ٢٠٠٩. http://www.lawjo.net/vb/showthread.php?3510 ،تاريخ الدخول يونيه ٢٠٢١.

[٦] ريم أيوب، حقوق الإنسان لدى أبرز مفكري العقد الاجتماعي: دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة آداب الرافدين، العدد ٧٤، ٢٠١٨ ، ص٧٢٢.

والتـي تتـوفر فيهـا شـروط المنظمـة، وتقبـل هـي أيضـا بالالتزامـات التـي يقرهـا ميثـاق المنظمة، بينما يضيق هذا الإطارفي منظمات دولية أخرى ليصبح إقليمياً[٧].

ثانياً: أجيال حقوق الإنسان:

تطورت حقوق الإنسان على مرتاريخ البشر بداية من الحضارات القديمة وحتى شكلها الحالي بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان بمراحل مختلفة من بداية ظهورقوانين تحمي الأفراد وحتى الأديان المختلفة مرورا بالفلسفة و تناولها لحقوق الإنسان، ولكن يمكننا الوقوف عند محطة أجيال حقوق الإنسان؛ لأنها تعد الأبرزفي مراحل تطورشكل حقوق الإنسان، وتنقسم لثلاثة أجيال كما يلي:

وردت أجيـال بشـكل جلـي فـي الشريعـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان (ميثـاق الأمـم المتحـدة، والإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان، والعهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية، والعهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة)، ولهـذه الأجيـال خصائـص توضـح متطلبـات تطبيقهـا علـى نحـو فعـال فـي الـدول، ويمكـن تلخيصهـا علـى النحـو التالـي:

الجيل الأول: الحقوق المدنية والسياسية: السلبية والتقييد:

يمكـن القـول إن الحقـوق المدنيـة والسياسـية ذات طابـع سـلبي، والمقصـود بذلـك أنهـا حقـوق يمارسـها الأفـراد، ويتطلـب الأمـر مـن الدولـة عـدم التدخـل أو فـرض القيـود غـير الضروريـة الـتي تحـول دون تنفيذهـا؛ فمثلا إن الحـق فـي حريـة الـرأي والتعبـير حـق يمارسـه الأفـراد، وليـس مطلـوب مـن الدولـة أن تقـوم هـي بالعمـل علـى أن يتمتـع النـاس بممارسـتها. و بمعـنى آخـر أن الفـرد هـو مـن يقـوم بالتعبيـر عـن رأيـه دون حاجـة إلـى مسـاعدة الدولـة، فيمـا أن الدولـة تعمـل علـى حمايـة هـذا الحـق وتنظمـه. وهـذا أيضـا مـا يمكـن قولـه عـن الحـق فـي المحاكمـة العادلـة، فصحيـح أن الدولـة هـي مـن تنشـئ نظامـاً للقضـاء وتضـع الإجـراءات الخاصـة بـه، إلا أن المعيـار الأسـاس لمـدى تطبيقـه هـو عـدم تدخـل أي سـلطة فـي سـر إجـراءات القضـاء العـادل والمسـتقل. وبهـذا فـإن الفـرد لكونـه يمـارس الحـق بذاتـه، فهـو فـوري النفـاذ؛ أي لا يقبـل التـدرج فـي تطبيقـه.

[٧] إسماعيل صبري مقلد ، أصول العلاقات الدولية: إطار عام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧.

وعلى الرغم من إتاحة ممارسة الحقوق المدنية والسياسية من قبل الفرد بنفسه، فإنه قد يحتاج بعض الحقوق وخاصة الحريات منها: (حرية الرأي والتعبير، والتنقل، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب، وحرية المعتقد والفكر والوجدان) إلى تنظيم، بل يمكن فرض بعض القيود عليها حتى لا يتم التغول على حقوق الأخرين أو سمعتهم أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو الأمن القومي، وبطبيعة الحال يجب أن تكون هذه القيود في أضيق الحدود، وضرورية للأسباب سالفة الذكر، وأن ينص عليها بقانون، ويطبق عليها شرط التناسب والضرورة.

الجيل الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الإيجابية والتدريج

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن تطبيقها يتطلب من الدولة التدخل من أجل تمكن الأفراد من التمتع بها؛ بمعنى أنها حقوق ذات طابع إيجابي؛ حيث يتطلب ذلك الكثير من الإجراءات والبرامج، كفرض التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني، وهو ما يتطلب إنشاء المدارس وتقديم الرعاية الصحية وتوزيع مكتسبات التنمية وغيرها.

ولأن ذلك يتطلب برامج وسياسات، فإنّه يتطلب توفر المخصصات المالية، والعمل على تغير سلوك الناس حتى تمكنهم من التمتع بالحق، وتوفر الوقت وإلى جانب المخصصات المالية اللازم لتنفيذها. وهو ما استدعى لهذه الطائفة من أجيال حقوق الإنسان إلى اتخاذ نهج التدريج في تطبيقها، فعلى عكس الحقوق المدنية والسياسية ذات الطبيعة فورية النفاذ، إلا أن هذا التدريج له شروط محددة، كبراءته من التميز في تقديم الخدمات، واستثمار الحد الأقصى بما تسمح به موارد الدولة المتاحة، وأن يكون ذلك ضمن مدة زمنية معقولة، كل ذلك لصالح تقديم هذه الخدمات والبرامج التي تهدف إلى تمكن الناس من هذه الحقوق[٨].

الجيل الثالث: التضامن والتسامح: تضافر الجهود الدولية:

أما الجيل الثالث وهو جيل التضامن والتسامح، والذي يتعلق بالتنمية والبيئة واللاجئين وحفظ التراث الإنساني والسلم. فهو جيل يقوم أساسه على

[٨] عبد السلام نوير ، محمد أحمد عدوي ، الأخلاقيات و حقوق الإنسان ، جامعة أسيوط ، كلية التجارة ،٢٠٢١ ، ص٣٢ .

التعاون الدولي لتحقيق هذه الحقوق في الدول. انطلاقاً من طبيعة هذه الطائفة من الحقوق والي يحتاج تطبيقها إلى التعاون والتسامح وتضافر الجهود العالمية، فلا يمكن مثلا لدولة وحدها حل مشكلة اللاجئين لديها؛ لأن ذلك يتطلب التعاون في إيجاد الحلول المناسبة لأسباب اللجوء، وتقاسم أعباء تقديم الحماية والرعاية الإنسانية لهم، وهذا ينطبق على مشكلات البيئة، والتنمية ،والهجرة، وغيرها.[٩]

وعلى الرغم من تباين تعريفات مصطلح حقوق الإنسان و تعدد هذه الحقوق فإن خصائص حقوق الإنسان واضحة، وهي:

١. عدم إمكانية انتزاعها فليس لأحد الحق بأن يحرم شخصاً آخر من حقوقه حتى لو كانت بلاده لا تحترم تلك الحقوق و تقوم بانتهاكها، فتلك الحقوق غير قابلة للتصرف، و ثابتة.
٢. حقوق الإنسان ملك للبشر لا تُشترى، ولا تباع، ولا تورث، فهي متأصلة لكل شخص.
٣. غير قابلة للتجزئة، فلابد للبشر أن ينعموا بالعيش اللائق والكريم، وأن يتمتعوا بالحرية والأمان.
٤. حقوق الإنسان عالمية فهي متساوية لجميع البشر دون النظر إلى أصولهم أوأديانهم أوأعراقهم أوحتى أجناسهم.

وبعد تناول تطورحقوق الإنسان بأجيالها الثلاثة، سيتم دراسة المنظمات الحقوقية في مصربالتفصيل من بداية المنظمات الدولية إلى الإقليمية ثم المنظمات المحلية والمقارنة بين أهداف كل منهم على حدة.

المبحث الثاني

أنماط منظمات حقوق الإنسان في مصر

بزيادة وعي الشعوب بحقوقها وزيادة اهتمام الدول بحقوق كانت النتيجة زيادة أعداد وأنواع المنظمات الحقوقية في العالم وتنوع أدوارها، وتوسعها في جميع البلاد بموجب موافقة جميع دول العالم على اتفاقيات حقوق الإنسان، و مع هذا التوسع تتباين ردة فعل حكومات الدول على هذه المنظمات من دعم كامل بالقوانين و السياسات التي

[٩] رياض صبح، حقوق الإنسان، تم النشر بدعم من الاتحاد الأوروبي، سبتمبر ٢٠٢٠.

تسهل عملها إلى تعنت في التعامل معها و عرقلة نشاطها و تصل في بعض الدول إلى اعتقال النشطاء، وأيضا تتباين أهداف هذه المنظمات أيضا؛ فليست جميعها كانت لحماية حقوق الإنسان، بل تعمل في بعض الأحيان لصالح أجندات ضد مصلحة الدولة، وفيما يلي بيان لأهم هذه المنظمات الدولية تاريخها وأهدافها :

أولاً: المنظمات الحقوقية الدولية في مصر:

١- منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch:

منظمة دولية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها؛ مقرها مدينة نيويورك، تأسست سنة ١٩٧٨؛ للتحقق من أن الاتحاد السوفيتي يحترم اتفاقات هلسنكي، وكانت منظمات أخرى قد أنشئت لمراقبة حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم؛ ودمج هذه المنظمات نتج عن تأسيس هذه المنظمة.

كما نشأت في ثمانينيات القرن الماضي، لجنة لمراقبة الأميركتين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وسرعان ما تطورت المنظمة ونمت في أنحاء أخرى من العالم، إلى أن توحدت جميع اللجان عام ١٩٨٨ فيما بات يعرف باسم هيومن رايتس ووتش، وكان يرأسها منذ إنشائها وحتى سنة ١٩٩٩ روبرت برنشتين Robert Bernstein وهو الآن رئيسها الشرفي.

ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن هيومن رايتس ووتش تعارض انتهاكات ما تُسميه حقوق الإنسان الأساسية؛ وذلك بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذا يشمل عقوبة الإعدام والتمييز على أساس التوجه الجنسي، وتدعو هيومان رايتس ووتش إلى الحرية المُقننة، كما تحاول ربط هذه الحرية مع باقي حقوق الإنسان الأساسية مثل: حرية الدين، وحرية الصحافة، وتسعى الهيئة إلى تحقيق التغيير من خلال الضغط علناً على الحكومات وصانعي القرار للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، كما تسعى إلى إقناع الحكومات "الأكثر قوة" إلى استخدام تأثيرها على الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان.[١٠]

[١٠] محمد عيسى ، مقال بعنوان : اليوم.. نظر دعوى وقف التصريح لـ"هيومن رايتس ووتش" بالعمل في مصر، مصر، جريدة الوطن، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٠، https://www.elwatannews.com/news/details/5009335 ،تاريخ الدخول أغسطس ٢٠٢١.

الأهداف:

١- الدفاع عن حرية الفكر والتعبير.

٢- السعي لإقامة العدل والمساواة في الحماية القانونية، وبناء مجتمع مدني قوي.

٣- محاسبة الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان.

٢- منظمة العفو الدولية Amnesty:

في ١٩٦١، شعر بيتر بينيسون Peter Benison بالغضب عندما سُجن طالبان برتغاليان؛ لأنهما فقط رفعا كأسيهما تحية للحرية. فكتب مقالاً في صحيفة الأوبزيرفر The Observer ، وأطلق حملة أثارت رد فعل مذهل. وأعيد طباعة المقال في الصحف حول العالم، فدعوته إلى التحرك أثارت فكرة أن الناس في كل مكان يمكن أن يتحدوا معاً للتضامن من أجل العدالة والحرية.

فهذه اللحظات الملهمة لم تكن إيذاناً بمولد حركة غيرعادية فحسب، بل كانت بداية تغيير اجتماعي غير عادي. "عندما فقط يتم الإفراج عن آخر سجين رأي، وعندما فقط يتم إغلاق آخر غرفة إعدام، وعندما فقط يصبح الإعلان العالمي واقعاً ملموساً لشعوب العالم، سنكون إذاً قد أنجزنا عملنا". بيتر بينيسون، مؤسس منظمة العفو الدولية.

تلقى منظمة العفو الدولية دعمها المالي بشكل رئيسٍ من الأفراد والأشخاص العاديين من مختلف مناطق العالم. وتتيح هذه المساهمات المالية الشخصية والتبرعات غير المشروطة للمنظمة الحفاظ على استقلاليتها الكاملة عن الحكومات والأيديولوجيات السياسية، والمصالح الاقتصادية والدينية.

الأهداف:

١- أن يصبح التعذيب محظوراً في القانون الدولي.

٢- أن تلغي معظم بلدان العالم عقوبة الإعدام.

٣- أن يتم مساءلة الطغاة الذين يبدوأنهم محصنون عن جرائمهم.[١١]

[١١] موقع منظمة العفو الدولية ، https://www.amnesty.org/ar/who-we-are/ ،تاريخ الدخول أغسطس ٢٠٢١.

٣- منظمة لجنة العدالة Committee for Justice (CFJ) :

هي جمعية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان، ومقرها في جنيف، وقد تأسست في ٢٠١٥ على يد مجموعة متنوعة من المدافعين عن حقوق الإنسان. ومهمة اللجنة هي الدفاع عن حقوق الضحايا والأشخاص المعرضين لانتهاكات حقوق الإنسان بتركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتسعى كوميتي فور جستس– من خلال عمليتي الرصد والتوثيق- إلى تقديم صورة ذات مصداقية لانتهاكات حقوق الإنسان للمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني وتقدم مركز معلومات يوفر حلولاً بديلة متعلقة بحالة حقوق الإنسان في المنطقة. وذلك لتحقيق العدالة للضحايا، وتعويضهم، والتصدي لإفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من العقاب.

مهمة كوميتي فور جستس هي المساهمة في تقديم الحماية والدفاع لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولتقوم اللجنة بذلك فهي تعمل على جمع المعلومات الضرورية لتقديم صورة موثقة لوضع حقوق الإنسان في المنطقة، ومنهجها قائم على مراقبة ورصد وتوثيق الانتهاكات، وتطور السياسات والممارسات في هذه الدول؛ حيث هناك نقص في المعلومات.[١٢]

٤- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان:

تكمن مهمة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في إجراء تحسينات ملحوظة في مجال حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والحيلولة دون حصول هذه الانتهاكات، وملاحقة المسؤولين عنها. تملك الفيدرالية تفويضا عامًا للدفاع عن الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفريق العامل أوالفرق العاملة / المجال الخاص أوالمجالات الخاصة بمستويات العمل:

مساءلة الشركات، التقاضي الاستراتيجي، الرصد، البروتوكول الاختياري الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومقرها فرنسا.

[١٢] موقع جمعية كوميتي فور جستس للدفاع عن حقوق الإنسان
https://www.cfjustice.org/about/?lang=ar، تاريخ الدخول سبتمبر ٢٠٢١.

الأهداف:

لما كانت الشبكة تنشد تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها، فإنها تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

١- إنشاء هيكلية مرنة وداعمة لا مركزية تُجيز للجماعات النشطة في أنحاء مختلفة من العالم متابعة اهتماماتها المشتركة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للعمل معًا. وتُعد العمليات التي تضطلع بها فرق العمل المواضيعية الوسيلة الرئيسة لتحقيق هذا الهدف، ذلك أنها تتيح لهذه الفرق إمكانية تشاطر الاستراتيجيات والمقاربات، بالإضافة إلى إطلاق المشروعات والأعمال الهادفة إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها.

٢- تحسين قدرات الجماعات والمنظمات والناشطين وغير ذلك من الجهات الفاعلة ومن بينها على سبيل التعداد لا الحصر، النساء والفئات المهمّشة والحركات الاجتماعية والجماعات الشعبية والجماعات المعنية بالعدالة الاجتماعية؛ وذلك بغية استخدام حقوق الإنسان بوصفها أداة لتعزيز عملهم.

٣- إقامة صلات مباشرة بين الجماعات العاملة في مختلف أنحاء العالم؛ لتعزيز عمل الواحدة للأخرى وتبادل الدعم، وبناء القدرة على العمل معًا بأساليب دينامية باستخدام مجموعة متنوعة من الوسائل التي تشمل تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات ووضع أجندات أو استراتيجيات مشتركة وإنشاء أدوات جديدة والانضمام إلى جهود المدافعة والدعوة على الساحتين الوطنية والدولية.

٤- بناء ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتيسير تكوين صوت جماعي حول القضايا المهمة المتصلة بهذه الحقوق عالميًا.[١٣]

٥- **المنظمة الدولية لحرية التعبير "International Freedom Of Expression "IFEX Exchange:**

تكمن قوة آيفكس في معرفة القضايا المحلية والجهود التي يبذلها أعضاؤها في بلدانهم والعلاقات التي يتم بناؤها أثناء التعاون من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الدفاع عن حرية التعبير والترويج لها، لا توجد شبكة أخرى تجمع بين هذا النوع

[١٣] موقع الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، https://www.escr-net.org/ar/lmhm-wldr ،تاريخ الدخول أغسطس ٢٠٢١.

من منظمات حرية التعبير الدولية والمحلية، وتعمل على تعزيز الفهم الدولي للقضايا، وتخلق فرصاً لأعمال المناصرة.

إن الجهود المشتركة من قبل الكثير من الجهات الفاعلة المشاركة في كل مشروع وحملة، ضرورية للنجاح في تحقيق الهدف المتمثل في تحسين حرية التعبير للجميع. وفيما يلي بعض الأمثلة على عمل آيفكس، وكيف يمكن تحقيق نتائج مهمة مع مرور الوقت، من خلال الجهود المتواصلة والمتعددة.

١. حملة لا للإفلات من العقاب: تقوم بتنسيق الحملة العالمية "لا للإفلات من العقاب"، والتي تهدف إلى محاسبة المذنبين بارتكاب جرائم ضد حرية التعبير. وفي عام ٢٠١٣، وبعد الضغط المكثف من آيفكس وأعضائها، أعلنت الأمم المتحدة ٢ نوفمبر بأنه اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. ومازال عملنا لوضع حد للإفلات من العقاب مستمراً طوال العام، وفي جميع المناطق.
٢. عرض قصص شخصية: لكي يعرف المزيد من الناس عن حياة وعمل وتضحيات الأفراد المذهلين من جميع أنحاء العالم، والذين يعملون من أجل الدفاع عن حرية التعبير وتعزيزها، وكذلك لفهم الروابط الكثيرة بين حرية التعبير والدفاع عن حقوق الإنسان الأخرى. وتقوم آيفكس بانتظام بتحديث ونشر قصص جديدة على صفحتها المحورية وجوه حرية التعبير.
٣. النوع الاجتماعي وحرية التعبير: غالبا ما يتم استهداف النساء و الأشخاص المثليين وثنائي الجنس والمتحولين جنسياً وغيرهم بشكل واضح وغير مناسب بسبب تعبيرهم. فهي تعمل على ضمان دمج المساواة بين الجنسين في جميع برامجها، ومن أجل أن تبقى قضايا المساواة بين الجنسين في دائرة الضوء، وتقوم بنشرها على صفحتها المحورية النوع الاجتماعي، والتنوع الجنسي.[١٤]

ثانياً: المنظمات الحقوقية الإقليمية في مصر:

١- المنظمة العربية لحقوق الإنسان AOHR:

تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية غير حكومية لا تستهدف الربح. وهدفها تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها والوعي بها على الساحة العربية.

[١٤] موقع منظمة أيفكس، https://ifex.org/ar/what-we-do /،تاريخ الدخول سبتمبر ٢٠٢١.

حاصلة على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة العلاقات التنظيمية بمنظمة اليونسكو العالمية، وصفة المراقب بالهيئات المختصة بجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وعضو مؤسس بنقابة محاميي المحكمة الجنائية الدولية.

مقرها القاهرة بموجب اتفاق مقر موقع مع وزارة الخارجية المصرية، وتضم ٢٣ مؤسسة عضوة تعمل على المستوى الوطني في ١٦ دولة عربية، ودولتين أوروبيتين (لخدمة الجاليات العربية في المهجر). فضلاً عن المعهد العربي لحقوق الإنسان (تونس) الذي شاركت المنظمة في تأسيسه في العام ١٩٨٩، وحاز على جائزة اليونسكو العالمية في مجال تعليم حقوق الإنسان.

مرجعيتها الأساسية هي القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقيم المستمدة من الأديان السماوية والمبادئ الدستورية، وتلتزم بالوسائل القانونية في أداء مهامها.

تقوم نظمها الأساسية والداخلية على أساس الاستقلالية ومبادئ الحكم الديمقراطي الداخلي والشفافية وجماعية العمل والقيادة، فالمنظمة مستقلة عن الحكومات والأحزاب، وتُجمد عضوية أعضائها القياديين الذين يتولون مسئوليات وزارية أوحزبية لحين انتهاء ولايتهم الحكومية أوالحزبية. وتنعقد جمعيتها العمومية بصفة دورية كل ثلاث سنوات، وتنتخب مناصبها القيادية وهيئاتها الداخلية. وتداول على مناصبها القيادية منذ تأسيسها ستة رؤساء لمجلس أمنائها، وخمسة أمناء عامين، وتجددت هيئاتهاالداخلية بالكامل عدة مرات.

تعتمد في تمويلها على اشتراكات أعضائها وتبرعاتهم وعوائد الشراكات، ويحظر نظامها الأساس تلقي معونات من الحكومات، وتخضع ماليتها لأربعة مستويات داخلية من الرقابة، فضلاً عن تدقيق حساباتها من مكتب مراجع حسابات دولي.

تصدر المنظمة بانتظام تقارير سنوية، ونشرات وتقاريرغيردورية، وبيانات إعلامية، وأوراق موقف، وكتب ودراسات في مجال اختصاصها. وتنظم مؤتمرات وطنية وعربية ودولية في مجالات اختصاصها، تشارك في البرامج التدريبية على المستويين الحكومي وغيرالحكومي في مختلف الدول العربية، كما تشارك في حوارات

معمقة مع معظم الحكومات العربية حول سبل الارتقاء بحقوق الإنسان، وتوفد بعثات لتقصي الحقائق والمساعي الحميدة في مناطق الأزمات والاضطرابات.[١٥]

٢- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان:

تأسس البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان كشركة مدنية غير هادفة للربح في بدايات عام ١٩٩٧ على خلفية تعرض عدد كبير من العاملين في مجال حقوق الإنسان والمهتمين بها- في المنطقة العربية- لشتى أنواع الانتهاكات الموجهة لحقوقهم المختلفة وحرياتهم الأساسية؛ بسبب إيمانهم بمبادئ وقيم حقوق الإنسان ودفاعهم المستميت عنها، مع عدم وجود آليات عربية تعمل بشكل خاص على حماية النشطاء والدفاع عنهم والاهتمام بقضاياهم ومشاكلهم، ومن ثم تأسيس البرنامج كمنظور عملي وإيجابي لعملية الحوار الجماعي المتواصل حول مشكلات واحتياجات وطموحات العاملين في حقل حقوق الإنسان، وفي أكتوبر ٢٠٠٣ وفق البرنامج العربي أوضاعه وفقاً لقانون الجمعيات المصري رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وأشهر باعتباره جمعية أهلية.[١٦]

٣- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة:

منظمة إقليمية عربية غير حكومية تأسس بالقاهرة منذ العام ١٩٩٧.معني بدعم وتعزيز أوضاع العدالة في دول المنطقة العربية، وإرساء مبادئ سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية ومهنة المحاماة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. حاصل علي الصفة الاستشارية الخاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠.

١. منسق تحالف المنظمات العربية غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية عضو النقابة الجنائية الدولية في لاهاي.
٢. منسق شمال أفريقيا في التحالف الأفريقي من أجل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
٣. عضو اللجنة الدولية للحقوقيين بجنيف.
٤. عضو النقابة الجنائية الدولية بلاهاي.

---

[١٥] موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، http://aohr.net/portal/?cat=122 ، تاريخ الدخول سبتمبر ٢٠٢١.

[١٦] موقع البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ، http://aphra.org.eg/ar/?page_id=6 ،تاريخ الدخول سبتمبر ٢٠٢١.

الأهداف :

١- دعم وتعزيز استقلال القضاء والمحاماة في المنطقة العربية.

٢- العمل على اتساق التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية.

٣- العمل على تدعيم القضاء الطبيعي وفقا لمعايير المحاكمات العادلة و المنصفة بالكيفية الواردة بالمواثيق الدولية.

٤- ترسيخ ونشر قيم ومبادئ حقوق الإنسان.

٥- ترسيخ مبادئ الشرعية والعدالة الجنائية الدولية.

٦- الارتقاء بمستوى تدريس القانون في المنطقة العربية.[١٧]

٤- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان:

هي مؤسسة قانونية تضم محامين وباحثين، يعملون في الدفاع عن حرية التعبير في مصر و العالم العربي ولا سيما حرية الصحافة، باعتبارها بوابة التمكين من الحصول على باقي حقوق الإنسان، أعلنت الشبكة العربية عن بدء عملها في ٢٨ مارس ٢٠٠٤.

الأهداف:

تدعم حرية التعبير عبر:

١. تقديم الدفاع والمساندة القانونية لانتهاكات حرية التعبير بكل أنواعها.
٢. تدريب الصحفيين– ولاسيما الشباب- ونشطاء الإنترنت على المصداقية والكتابة المهنية وتفادي جرائم النشر.
٣. حملات الدفاع عن سجناء الرأي.
٤. توثيق الانتهاكات ونشر التقارير والدراسات التي تكشف هذه الانتهاكات، وطرح توصيات بصدد تلافيها.
٥. حث الحكومات والجماعات السياسية والشركات على احترام قيم حقوق الإنسان ولاسيما حرية التعبير، واحترام القوانين والاتفاقيات الدولية.

[١٧] المركز العربي لاستقلال القضاء و المحاماة ، http://www.acijlponline.org/main/art.php?id ،تاريخ الدخول أكتوبر ٢٠٢١.

٦. تقديم المبادرات المتعلقة بإصلاح منظومة الإعلام والمؤسسات المنوط بها تنفيذ القانون.
٧. رفع وعي المواطنين بحقوقهم وكيفية الدفاع عنها، وكسب المناصرين والمتطوعين لعملنا.[١٨]

٥- الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان:

هي مؤسسة إقليمية مستقلة يقودها مدافعون عن حقوق الإنسان وخبراء في شؤون المنطقة العربية ويعملون لمصلحة المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان والمنظمات والجماعات غير الحكومية في المنطقة.

تأسست المؤسسة الأورو-متوسطية وتم تسجيلها كمؤسسة دانماركية في عام ٢٠٠٤ من قبل الأورو-متوسطية للحقوق، وهي شبكة تتألف من أكثر من ٨٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان من المنطقة، وذلك بعد إجراء دراسة جدوى أظهرت حاجة إلى استحداث آلية مالية مرنة لتغطية الفجوات التمويلية للفاعلين المستقلين من المجتمع المدني.

وتمثل المؤسسة الأورو-متوسطية مساهمة إقليمية فريدة، لتعزيز احترام حقوق الإنسان ضمن منطقة جنوب المتوسط (بما في ذلك المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، ولبنان، وسوريا).

وتحديداً، توفر المؤسسة الأورو-متوسطية دعماً مالياً، وتوفر إرشاداً مخصصاً لحماية سلامة المدافعين الأفراد والمنظمات غير الحكومية؛ لتمكينهم من تنفيذ مبادرات مبتكرة وحساسة، ولتكييف أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان، ومواصلتها في أوضاع النزاعات، أو في بيئات معادية، وفي أوضاع الانتقال نحو الديمقراطية. الأعضاء المنتظمون والمؤازرون والأفراد في الأورو-متوسطية للحقوق يشكلون مجلس الممثلين للمؤسسة الأورو- متوسطية؛ لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان .

الأهداف:

تركز انتباهها على منطقة محددة، وعلى الجهات الفاعلة الموجودة في مناطق نائية، والتي تعاني من محدودية الإمكانيات؛ مما يمنعها من الحصول على دعم الجهات

[١٨] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، https://www.anhri.info/?page_id=2 ،تاريخ الدخول أغسطس ٢٠٢١.

المانحـة مـن التيـار العـام؛ لـذا تـؤدي المؤسسـة الأورو- متوسطية دوراً رئيسـاً فـي دعـم ديناميات[١٩] المجتمـع المـدني التعـددي؛ كـي يصـبح محركـاً رئيسـاً للإصـلاح الديمقراطي ولمكافحة الإفلات من العقاب، وانعدام المساواة، وغير ذلك من مصادر نشر التطرف.

٦- منظمة الاتحاد المصري لحقوق إلانسان Egyptian Federation for Human Rights Organization (E.U.H.R.O):

منظمة غير حكومية رسمية تعمل في مجال حقوق الإنسان طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية في جنيف وباريس وطبقا للدستور والقوانين المصرية وهى عضو في منظمات. و كان الهدف من تأسيسه للجريدة هو أن ينال الشعب المصري كله حق المساواة والعدالة الاجتماعية. تهتم الجريدة بالقضايا العالمية والإقليمية والمحلية عامة.[٢٠]

٧- المنظمة العربية للإصلاح الجنائي:

منظمة إقليمية غير حكومية تضم عدداً من المدافعين عن حقوق الإنسان في الوطن العربي وتتميز بالعمل على إصلاح البنية التشريعية والنظم العقابية في الوطن العربي من أجل حقوق الإنسان والدفاع عنها من خلال مد جسور التعامل بيننا وبين المنظمات المحلية الدولية.

هدفها:

إن النظم العقابية والقوانين العربية مكتظة بعشرات المواد القانونية التي تحتاج إلى تعديل؛ لتتوافق مع المواثيق الدولية التي وقعت عليها جميع الدول العربية، هذا التوقيع الذى يستوجب احترام هذه المواثيق؛ فحماية حقوق الإنسان العربي .. وتعديل بل وإلغاء أي قوانين تهدد هذه الحقوق هي الخطوة الأولى للإصلاح.[٢١]

تتعدد منظمات حقوق الإنسان العاملة في مصروتختلف باختلاف مجال عملها ومجال نشاطها، منها الدولية والإقليمية والوطنية، ومنها المتخصصة في حقوق المرأة والعاملة في حقوق الطفل ومنها المتخصصة للعمال ومكافحة الفقروالمتخصصة في

[١٩] المؤسسة الاورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان ، http://emhrf.org/ar/category /،تاريخ الدخول سبتمبر ٢٠٢١.

[٢٠] منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان(الايرو) ، https://aleuhro.hooxs.com/login?redirect ،تاريخ الدخول أكتوبر ٢٠٢١.

[٢١] المنظمة العربية للإصلاح الجنائي ، https://www.aproarab.org /،تاريخ الدخول أكتوبر ٢٠٢١.

الخدمات الصحية والغذائية، ولكن جميعها تلتزم بالقانون المصري وتعمل تحت سلطته، وهدفها النهائي واحد وهو حماية حقوق الإنسان في مصر من الانتهاكات المعرضة له.

ثالثا: منظمات حقوق الإنسان المحلية في مصر:

شهدت نهاية الثمانينيات والتسعينيات اتجاها لتأسيس منظمات غيرربحية نشط أغلبها في إطارالدفاع عن حقوق الإنسان، وكمراكز للدفاع القانوني، أوللدفاع عن حقوق المرأة، أوكمراكزبحثية، وقد مارست هذه المنظمات دورا مهما في تدفق المعلومات حول قضايا حقوق الإنسان وفي توعية الرأي العام بها، وفي الرقابة على أداء الحكومة بشأنها[٢٢].

وقد ازداد دور هذه المنظمات مع قيامها بالإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٥ وانتخابات المجالس الشعبية المحلية عام ٢٠٠٨ وإصدارها لعدد من التقاريرحولها، ويمكن القول إن التفاعل من جانب المنظمات الدفاعية مع حالة الحراك السياسي التي أحدثها تعديل المادة (٧٦) و ما أعقبها من انتخابات رئاسية وبرلمانية مكنها من اكتساب مساحة من النشاط لم تكن متاحة لها من قبل[٢٣]، ولكن المكسب الأهم لهذه المنظمات تمثل في مزيد من احتكاكها بجمهور المواطنين، وانتقالها من قضايا النخبة إلى التفاعل مع قضايا ذات طابع جماهيري، وهوالمكسب الأكبرالذي كان مفقودا على مدى عمر المنظمات الحقوقية في مصر[٢٤]، وتقوم هذه المنظمات خلال تقاريرها الدورية بتوفيرمراقبة للأعمال الحكومية، ويبدو أن العلاقة بين هذه المنظمات والحكومة تجاوزت حالة الصراع التي شهدتها في أعقاب صدور قانون الجمعيات.

إن المنطق الحقوقي من عمل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان هو الذي يميز دورها عن دور بقية منظمات المجتمع المدني كالنقابات المهنية أوالعمالية فهي منظمات تكرس جهودها من أجل الهدف الاسمى وهو حماية حقوق الإنسان معتمدة في ذلك على تأثيرها على الرأي العام المحلى والدولي، وعلى آليات التنفيذ التي توفرها القوانين المحلية والمعاهدات و المواثيق الدولية المختلفة، وتتعدد أهداف هذه المنظمات، وأهمها:

---

[٢٢] مروة محمد عبد المنعم بكر، دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر(١٩٩٥-٢٠٠٧) ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة - جامعة أسيوط، ٢٠١١.، ص٢٤٣.

[٢٣] أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص١٣.

[٢٤] مصطفى علوي ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة، ط١ ، ٢٠٠٠، ص٢٩.

١- تقديم المساعدة القانونية للمنتهكة حقوقهم، سواء بإسداء المشورة القانونيـة أو بتنظيم قيـام المحـامين المتطـوعين للـدفاع عـن ضـحايا هـذه الانتهاكـات، و تتبنـى غالبيـة منظمات حقوق الإنسان هذا الهدف.

٢- العرض و التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، و العمل على رفعها.

٣- تنميـة و عـي المـواطنين بـالحقوق القانونيـة و السياسـية و المدنيـة و الاقتصـادية و الاجتماعية.

٤- توثيق روابط التعاون و التنسيق مع الهيئات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان.

٥- توثيق المعلومات و التقارير و الأبحاث فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٦- تعزيز ثقافة حقوق الإنسان و الترويج لها[٢٥].

١- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان:

هي واحدة من أولى المنظمات غير الحكومية التي تعمل في محـال تعزيـز حقـوق الإنسان في مصر، وقد أنشأت المنظمة عام ١٩٨٥ وتعمل وفقا لمبادئ الإعلان العـالمي لحقوق الإنسان وتشريعات حقوق الإنسان الدولية الأخرى. تقوم المنظمة برصـد حـالات حقـوق الإنسـان فـي مصـر والـدفاع عـن حقـوق المـواطنين ومواجهـة انتهاكـات حقـوق الإنسان سواء كان مصدر هذه الانتهاكات جهة حكومية أو جهات غير حكوميـة وبغض النظـر عـن هويـة ضـحايا الانتهاكـات أو المنتهكين. وتقـوم المنظمـة -أيضـا- بإعـداد تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتحاول دائماً توضيح وتأييد مبـادئ حقوق الإنسـان كمـا أنهـا تطالـب المسئولين علـى أن يقومـوا بمراجعـة جميـع القوانين، والتـي معظمهـا لايتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتطالب المنظمة الحكومة بان تتوقف عن الأعمـال والممارسـات التـي تتجاهـل التزامـات مصـر للعهـد الـدولي الخـاص بـالحقوق المدنية والسياسية. والشرعيات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. كمـا تحـاول المنظمـة أن تشجع المؤسسات المدنية القومية والدولية أن يتخذوا الخطوات اللازمة لإيقاف انتهاكـات حقوق الإنسـان. يبلـغ عدد أعضـاء المنظمـة المصـرية لحقـوق الإنسـان ٢٣٠٠ عضـو، ولديها سبعة عشر مكتبا فرعيا في مختلف محافظات مصر.

[٢٥] إيمان محمد حسن، تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر ١٩٨٣-٢٠٠٣ ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ٢٠٠٥، ص٧٧.

أهداف المنظمة:

المنظمة تعمل من أجل تحقيق الآتي:

١- الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً وللحريات الشخصية سواء كانت حقوقاً مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.

٢- وضع نهاية لممارسات التعذيب.

٣- إصلاح التشريع المصري واللوائح والممارسات الإدارية؛ وذلك لتتوافق مع اتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان الدولية.

٤- تطوير حكم القانون والاحترام الكامل لاستقلال القضاء.

٥- المحاكمات العادلة لكل المتهمين، وإلغاء المحاكمات العسكرية، ومحاكمات أمن الدولة للمدنيين.

٦- نشر وتعزيز قيم حقوق الإنسان بين العامة على كل مستويات المجتمع.

٧- تعزيز حقوق المرأة كجزء متمم و تكميلي لحقوق الإنسان وزيادة الوعى حول الصعوبات التي تواجه المرأة في مصر للحصول على حقوقها، تقوية التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية.[٢٦]

٢- المجلس القومي لحقوق الإنسان NCHR "منظمة حكومية":

المجلس مؤسسة وطنية مستقلة يرأسها السيد محمد فايق وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الإرشاد القومي والإعلام سابقاً. وقد تأسس المجلس في عام ٢٠٠٤ بموجب قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ برئاسة الدكتور بطرس بطرس غالى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، وجاء القرار بإنشاء المجلس وفقاً للتوصية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، والخاصة بإنشاء مؤسسات وطنية لمساعدة الحكومات بالرأي و الشوري في النهوض والارتقاء بحالة حقوق الإنسان بمفهوم شامل يتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وهو ما يعني أن هناك تنافساً أو صراعاً بين هذه المؤسسات والجهات الرسمية. والمجلس يتكون من ٢٥ عضواً، رئيس المجلس ونائباً للرئيس وأميناً عاماً يختار وفقاً للقانون، يتم عرض

[٢٦] موقع المعرفة ،https://www.marefa.org ،تاريخ الدخول أكتوبر ٢٠٢١.

أسماء المرشحين من مختلف الجهات إلى اللجنة العامة لمجلس النواب، ثم يتم انتخابهم من قبل أعضاء مجلس النواب في جلسة عامة. ويتم اختيار الأمين العام للمجلس من أعضائه في أول اجتماع له بعد انتخابه.

أهداف المجلس:

١- تعزيز وتنمية حماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها والإسهام بالرأي في إعداد التقارير التي تلتزم بها الدولة بتقديمها دورياً إلى لجان وأجهزة حقوق الإنسان تطبيقاً لاتفاقيات دولية، وفي الرد على استفسارات هذه الجهات.

٢- التنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الإنسان والتعاون معها في هذا المجال.

٣- إصدار تقارير عن أوضاع وتطور جهود مصر في مجال حقوق الإنسان على المستوى الحكومي وغير الحكومي.[٢٧]

٣- الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية EACPE :

هي منظمة غير حكومية غير هادفة للربح تأسست عام ٢٠٠٤ ولها فرعان بمحافظتي المنيا و الفيوم. قام بتأسيس الجمعية مجموعة من نشطاء العمل الأهلي الذين شاركوا في تأسيس وبناء قدرات عدد من الشبكات النشطة في مجال حقوق الطفل وحقوق المرأة، وكذلك في الفعاليات المختلفة لقضايا حقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية، على المستوى القومي، الإقليمي، الدولي.

تؤمن الجمعية بالمشاركة المجتمعية كأداة للتغيير، يمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي وحر وعادل، تدار فيه الشؤون العامة من خلال الناس ومن أجلهم على أساس احترام الكرامة الإنسانية، الديمقراطية، العدل الاجتماعي، المساواة بين جميع المواطنين والتآخي بين الشعوب.

تعمل الجمعية على كسر حاجز الاستبعاد والتهميش لقطاعات عريضة من المجتمع، والعمل على إشراكهم في عملية اتخاذ القرار والإفادة بعوائد التنمية، وذلك بتمكين تلك القطاعات؛ بمعنى إكسابهم المعارف و الخبرات التي تساعدهم في تحمل

[٢٧] الموقع الرسمي للمجلس القومي لحقوق الإنسان، https://www.nchr.eg/ar ، تاريخ الدخول أكتوبر ٢٠٢١.

مسئوليات أكبر في إدارة شئون حياتهم والعمل بفعالية في تحسين البيئة المحيطة التي تؤثر بشكل عام في مشاركة جميع المواطنين.

أهداف الجمعية:

١- تفعيل المشاركة المجتمعية، عبرمؤسسات المجتمع المدني، مع التركيزعلى الأجيال الجديدة من الجنسين؛ للإسهام في خطط التنمية، والتطور الديمقراطي.

٢- تربية أجيال جديدة على ثقافة وقيم حقوق الإنسان ونشرها على أوسع نطاق، والحث على تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان بمصر.

٣- تطوير سياسات مع الشركاء تساعد في خلق مناخ داعم للمشاركة المجتمعية.

٤- حفز القطاع الخاص على القيام بدوره في المسؤولية المجتمعية.[٢٨]

٤- جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء:

تم تأسيس مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء في عام ١٩٩٧ كشركة مدنية، غيرربحية، غيرذات نشاط سياسي؛ هدفها تقديم المساعدات القانونية للسجناء، وتطالب بإصلاح أوضاع السجون حتى تصبح أماكن مناسبة للإصلاح والتأهيل، ومع صدور قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تم توفيق المركز كجمعية أهلية وفقا لهذا القانون، واشتهرت برقم ٢٠٠٣/١٨٢٠، مع التوضيح إلى أن هذا التوفيق انصب فقط على الشكل القانوني للمؤسسة، ولم ينصب على أيٍّ من أنشطته التي استمرت، كما هي دون تغيير.

أهداف الجمعية:

١- العمل على الرقي بالنظم العقابية المطبقة في مصر لتتوافق مع ما استقرت عليه بلدان العالم في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، والاتفاقية الدولية؛ لمنع التعذيب والإعلان الدولي بشأن أطباء السجون، وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعمل على إيجاد الإجراءات التنفيذية لتطبيق هذه المواثيق الدولية.

---

[٢٨] من موقع منظمة العفو الدولية
http://amnestymena.org/ar/Magazine/Issue10/TheEgyptianAssociationforCommunityParticipati.aspx ،تاريخ الدخول أكتوبر ٢٠٢١.

٢- رصد وتقصي أوضاع السجون، وتحليل المعلومات المحصلة من أعمال الرصد، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين أوضاع السجناء.

٣- تقديم المساعدة القانونية للسجناء، وبخاصة سجناء الرأي والفكر والعقيدة.

٤- العمل على تكوين وعي قانوني لدى المواطنين والمحامين وكافة العاملين في المؤسسات العقابية بحقوق السجناء.

٥- المطالبة بتحسين أوضاع السجناء المعيشية المنظمة لأوضاع السجون بما لا يتوافق مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

٦- تشجيع الباحثين والدارسين؛ لعمل الدراسات التحليلية والتطبيقية لأوضاع السجون، وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة؛ لتكوين قاعدة معلومات عن السجون و السجناء.

٧- العمل على جعل السجون أماكن تأهيل وإصلاح حقيقي للسجناء للعودة بهم إلى الحياة الطبيعية بعد انقضاء فترة العقوبة.[٢٩]

٥- مؤسسة المرأة الجديدة:

هي منظمة مصرية، غير حكومية، ذات توجه نسوي وقد بدأت نشاطها عام ١٩٨٤ بتشكيل مجموعة غيررسمية، ثم قامت بالتسجيل في عام ١٩٩١ كشركة مدنية غير هادفة للربح باسم مركز دراسات المرأة الجديدة ، ثم سجلت كمؤسسة خاصة طبقا للقانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ مع وزارة الشئون الاجتماعية ،باسم مؤسسة المرأة الجديدة تؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية، المساواة، والعدالة الاجتماعية، وحقوق النساء الاجتماعية ؛ السياسية، والاقتصادية، حقوقهن الإنجابية، والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وفي هذا الاطار ترى المؤسسة أنه لا يمكن فصل النضال من أجل حقوق النساء عن نضال الأمم والشعوب من أجل العدالة، والتحرر من القمع.

[٢٩] جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، https://www.hrcap.org/topics.php?t=about ،تاريخ الدخول نوفمبر ٢٠٢١.

الأهداف:

١- الإسهام في تغيير السياسات التي تؤثر سلبيا على وضع النساء في المجتمع سواء كان ذلك في المجال العام أو الخاص.

٢- الإسهام في تغيير هيمنة الثقافة الأبوية السائدة اجتماعيا، وتعزيز ودعم النساء المهمشات اللواتي يعانين أشد المعاناة من أثر السياسات المختلفة، من أجل دعم قدراتهن على التعبير عن النفس، والمطالبة بحقوقهن.

٣- المساهمة في تطوير حركة نسائية منظمة وضاغطة في مصر، قادرة على إنجاز تطور في حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٤- المساهمة في بناء وتطوير حوار وخطاب يركزان على حقوق النساء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من منظور تأثير الظروف الحالية على حالة النساء.

٥- تعزيز آليات الديمقراطية وبناء المجتمع المدني من خلال المشاركة الكاملة للفئات المهمشة والمحرومة في المجتمع.

٦- تفعيل آليات التضامن بين جميع الجهود العالمية القاصدة لدعم ممارسة النساء لحقوقهن، وربطها بتطور العدالة في مجتمعات ترفض جميع أشكال القهر والتسلط[٣٠].

٦- مؤسسة حرية الفكر والتعبير:

مجموعة من المحامين والباحثين يعملون بمؤسسة قانونية مستقلة وفقا لقانون المحاماة المصري نشأت عام٢٠٠٦ تحت اسم مؤسسة حرية الفكر والتعبير، وتتخذ من الدستور المصري والإعلان العالمي والمعاهدات الدولية مرجعية لها. تهتم المؤسسة بالقضايا المتعلقة بتعزيز وحماية حرية الفكر والتعبير في مصر. تركز المؤسسة في عملها على الأبحاث والرصد والتوثيق و الدعم القانوني في القضايا والملفات التي تعمل عليها دفاعا عن حرية التعبير في مصر، من خلال مجموعة من البرامج المختلفة: برنامج حرية الحقوق الطلابية والحرية الأكاديمية، وبرنامج الحق في المعرفة، وبرنامج الحريات الرقمية، وبرنامج حرية الإعلام، وبرنامج الضمير والذاكرة.

[٣٠] موقع مؤسسة المرأة الجديدة ، https://nwrcegypt.org/ ،تاريخ الدخول أكتوبر ٢٠٢١.

بالإضافة لفريق قانوني يقدم دعما في قضايا حرية التعبير والقضايا المتعلقة بالبرامج المختلفة.[٣١]

أهداف المؤسسة:

تعمل المؤسسة على عدة برامج تمثل الأهداف من نشأتها:

١- الحرية الأكاديمية، والحقوق الطلابية.

٢- حرية الإعلام و الصحافة.

٣- الحرية الرقمية و الإلكترونية.

٤- الحق في المعرفة و تداول المعلومات .

٥- حرية الفكر والإبداع.

٧- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية EIPR :

تأسست المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في عام ٢٠٠٢ ؛ لتكمّل عمل غيرها من الجماعات المصرية المعنية بحقوق الإنسان باعتماد مجموعة من الحقوق والحريات الوثيقة الصلة بالإنسان كالجسد والخصوصية والسكن، وذلك وفقا للولاية المنوطة بها والقضايا التي تُمثل محور اهتمامها. لقد كانت هذه الحقوق في كثير من الأحيان، ضحية التجاهل والإهمال. تعتقد أنه لا بدّ أن تترسخ الأهمية الكبرى للحريات العامة والحقوق السياسية في فهمنا لضرورة لزوم توفير الحماية الكاملة للحقوق الشخصية.

يتشارك الناشطون في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية الفكرة المناهضة لاختزال الفرد؛ ليصبح مجرد مكوّن من مكوّنات المجتمع أو الدولة، ولذلك يجب أن تؤكد المسؤوليات والواجبات المترتبة على الفرد بموجب الانتماء إلى المجتمع أو الدولة قدرته على الاختيار والمحافظة على استقلاله بوصفه كياناً حرًا ، وأن لا تقوض ذلك.

يستحق كل فرد من أفراد المجتمع أن تحظى كرامته الشخصية ونزاهته بالاحترام. ولذلك، نسعى لتحديد الخط الفاصل بين الحياة الشخصية والحياة العامة لكل

[٣١] موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير، https://afteegypt.org/about-afte ،تاريخ الدخول نوفمبر ٢٠٢١.

فرد من أفراد المجتمع والمجتمعات المحلية آخذين بعين الاعتبار ترابط هذين العالمين واعتماد أحدهما على الآخر. كذلك نسعى أيضًا إلى تعزيز النقاش بشأن السلطات القانونية في الدولة والمجالات التي لا يجوز غزوها أثناء قيامها بمسؤولياتها القانونية في حماية الناس من الممارسات التعسفية.[٣٢]

أهداف المبادرة:

تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، من خلال البحث، والدعوة، والتقاضي في مجالات الحريات المدنية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية.[٣٣]

٨- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ECESR :

هومؤسسة قانونية مصرية غير حكومية، تنطلق من قيم العدالة، والحرية، والمساواة، وتلتزم في ذلك بجميع المواثيق، والإعلانات، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، خصوصا العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، واتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية كمرجعية لها على مستوى الرؤية والممارسة.

يسعى المركز إلى تمكين المجتمع بكل فئاته من التمتع بحقوقهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية من خلال تعزيز الحركات الاجتماعية المدافعة عن هذه الحقوق، واستنهاض حركة مجتمعية جديدة تحقق أعلى مستويات المشاركة، وقادرة على التأثير، والتغيير، ونشر ثقافة حقوق الإنسان عموماً، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، لاسيما حقوق العمل والحريات النقابية، مع تنظيم حملات الدفاع، وبناء التحالفات، وتكوين الشبكات، وتقديم المساندة القانونية، والاحتكام للقضاء.

الأهداف:

١- المساهمة في تحقيق التوازن الموضوعي في اهتمام الحركة المصرية والعربية لحقوق الإنسان ما بين الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والحقوق المدنية، والسياسية.

---

[٣٢] موقع سابق ، https://www.escr-net.org/ar/member/368417 ،تاريخ الدخول نوفمبر ٢٠٢١.

[٣٣] موقع منصة المبادرة العمرانية بالقاهرة ، https://www.cuipcairo.org/ar/directory/egyptian-initiative-personal-rights-eipr ،تاريخ الدخول نوفمبر ٢٠٢١.

٢- وضـــع تصـــورات واســـتراتيجيات لمواجهـــة انتهاكـــات الحقـــوق الاقتصـــادية والاجتماعية.

٣- دعم حملات الدفاع عن الحقوق، وبنائها، ومهارات تخطيطها، وتنفيذها، وتقييم أدائها بما يعظم من تأثيرها في إقرار سياسات، وتشريعات، وممارسات تتوافق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٤- التعرف العلمي والعملي على التحديات التي تواجه الحريات النقابية، والحركات الاجتماعية، وتأثيرات كل من العولمة والسياسات والاتفاقيات الصادرة عن منظمة التجارة الدولية، على حياة المواطنين؛ لمناقشتها وطرح الحلول الملائمة لها بعد بلورتها.

٥- المساهمة في خلق أشكال تنسيقية وتحالفية كإطار للعمل المشترك، ودعمها، وتعزيز قدرة الحركات الاجتماعية في بناء تنظيماتها المستقلة، وحريتها في العمل، والتعبير، والتأثير.

٦- تنقية البنية التشريعية المصرية من كل ما من شأنه مناهضة مواثيق حقوق الإنسان الدولية التي صدقت مصر عليها، خصوصا الداعمة للحقوق العمالية والنقابية.[٣٤]

٩- مركز الأندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف:

هو مؤسسة بحثية مستقلة تم تأسيسها عام ٢٠٠٤، مركز أندلس يعمل في مصر ومنطقة المتوسط، ويهدف إلى نشر ثقافة التسامح، والحد من كافة أشكال التمييز والعنصرية. ويلتزم المركز في ذلك بإعلان المبادئ بشأن التسامح الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس، ١٦ نوفمبر ١٩٩٥، وكافة المواثيق والعهود والإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

الأهداف:

١. محاربة كافة أشكال عدم التسامح والعنف "الثقافي، العنصري، الجنسي، السياسي والديني.
٢. تشكيل ثقافة مصرية جديدة، والتي من خلالها يكون أي شكل من أشكال التمييز، العنصرية والعنف غير مقبولين مجتمعياً.

[٣٤] المركز المصري للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ، https://ecesr.org/about/ ،تاريخ الدخول أكتوبر ٢٠٢١.

٣. تشكيل جيل جديد أكثر تسامحاً وأقل عنفاً؛ ليكونوا هم صوت التغيير في المجتمع

١٠- مركز حقوق الطفل المصري:

أنشئ المجلس في عام ١٩٨٨ بموجب القرار الجمهوري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ ، ليصبح ركيزة أساسية للعناية بالطفولة والأمومة ممثلا كيان المجتمع ومستقبله، وقد عهد المشرع إلى المجلس مسؤولية وضع السياسات، والتخطيط والتنسيق، والرصد والتقييم من أجل الأنشطة ذات الصلة بمجالات حماية الأطفال والأمهات وتطويرها في مصر، وذلك من خلال التعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية، ويؤدى المجلس دوراً رئيساً في المهام المتعلقة برسم السياسة الخاصة بالطفولة والرصد والتنسيق لصالح الأطفال على المستويات الوطنية والمحلية.

الأهداف:

١. مناهضة ختان الإناث.
٢. حماية النشء من المخدرات.
٣. مناهضة عمل الأطفال.
٤. التنمية الاجتماعية والمجتمع المدني أطفال.
٥. صحة الأسرة ودعم خدمات الصحة الإنجابية بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري.
٦. التوعية العامة للارتقاء بالبيئة.
٧. محو الأمية، وتمكين البنات[٣٥].

١١- مركز قضايا المرأة المصرية:

مؤسسة قضايا المرأة المصرية مؤسسة أهلية أنشأت سنة ١٩٩٥؛ لتقديم الدعم والمساندة القانونية للمرأة المصرية، مرجعيتها الدستور والقوانين المصرية والاتفاقيات الدولية. سُجلت المؤسسة طبقًا لقانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ مع وزارة الشئون الاجتماعية وأشهرت تحت رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٠٠٣. تعمل المؤسسة طبقًا لرؤية مبعثها أن الحقوق نقطة إرتكاز رئيسة؛ لتحقيق التنمية المستدامة، وترتكز على الجمع بين العمل الميداني المباشر في المجتمعات المحلية وإحداث تغيير إيجابي في السياسات التي تؤثر على حياة الفئة المستهدفة.

[٣٥] موقع المجلس القومي للأمومة و الطفولة ، http://nccm.gov.eg /،تاريخ الدخول نوفمبر ٢٠٢١.

الأهداف:

١. تسعى المؤسسة إلى تزويد المرأة بالمهارات والقدرات التي تمكنها من ممارسة حياتها، والتغلب على مشكلاتها.
٢. التصدي لانتهاكات حقوق المرأة من خلال تنمية الوعي القانوني لديها.
٣. مساندة النساء للحصول على حقوقهن القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،العمل على تغيير القوانين المميزة خاصة ضد المرأة.[٣٦]

١٢- الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب:

تأسست يوم إخطار وزارة الشئون الاجتماعية بنظامها الأساسي عام ٢٠٠٣ ؛ فبدأت بذلك ممارسة دورها دستوريا، وحقا أساسيا من حقوق الإنسان بأن يكون تأسيسها بالتوافق على العمل المشترك والإخطار به.

تؤمن إيمانا راسخا بأن حقوق الإنسان هي شأن كل المواطنين، وليست فقط ملكا لشريحة متخصصة، وأن لكل مواطن الحق في معرفتها، والتمتع بها، وتملك سبل الدفاع عنها.

كما تؤمن بأن مناهضة التعذيب لا تكتمل دون العمل على انتزاع الحقوق الديمقراطية، وإرساء مبادئ حقوق الإنسان مجتمعة، وعلى رأسها الحق في التنظيم، الاجتماع، التعبي، العقيدة

الأهداف:

تسعى إلى مناهضة التعذيب واحترام حقوق الإنسان لكل المواطنين بدون استثناء أو تمييز بكافة السبل الديمقراطية والسلمية، بداية من كشف الأسباب التي تستخدم زورا وبهتانا تبريرا له، مرورا بدعم ضحاياه بكل السبل المتاحة والعمل على تغيير التشريعات التي تستخدم لحمايته وانتهاء بملاحقة مرتكبيه داخل وخارج البلاد، والعمل على أن يحاسبوا على ما ارتكبوه من جرائم .[٣٧]

١٣- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان:

[٣٦] موقع ويكي الجندر لدعم قضايا النساء باللغة العربية، https://genderiyya.xyz/wiki ،تاريخ الدخول ديسمبر ٢٠٢١.
[٣٧] البيان التأسيسي للجمعية المصرية لمناهضة التعذيب، ١٩\٨\٢٠٠٣ ، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9338 ،تاريخ الدخول نوفمبر ٢٠٢١.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح، والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب ودوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (آيفكس). وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧.[٣٨]

١٤- المعهد المصري الديمقراطي:

منظمة بحثية سياسية مستقلة أسسها مجموعة من الشباب المصري المهتمين بالعمل الاجتماعي الشامل، والناشطين سياسياً، والذين يؤمنون بأهمية دور الشباب في إصلاح وتغيير وتنمية وطنهم الحبيب مصر.

الأهداف:

يهدف مؤسسو المعهد إلى تحقيق ما يلي من خلال أنشطة وفعاليات المعهد:

[٣٨] الموقع الرسمي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، https://cihrs.org/ ،تاريخ الدخول ديسمبر ٢٠٢١.

١. ترسيخ موضوعي وفعال لقيمة الديمقراطية وضمان أنها السبيل لتحقيق أهداف وتطلعات وأحلام المصريين نحو التقدم والاستقراروالازدهار.
٢. مفهوم تعميق الديمقراطية الحقيقية للأغلبية مع الحفاظ على حقوق الأقلية في العيش كأسلوب حياة كآلية فعالة لحل المشاكل في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية.
٣. توضيح أن غياب الديمقراطية (كمفهوم حقيقي وممارسة فعالة) عن حياتنا هو السبب المباشر لانتشار الفساد في جميع مناحي الحياة في مصر.
٤. السعي للتوعية بضرورة وضع معايير موضوعية لاختيارالمرشحين، بما في ذلك كيفية التفريق بينهم على أساس البرامج والأفكار، وليس على أساس المصالح والمزايا الشخصية.
٥. التأكيد على أن جميع المصريين متساوون أمام القانون، ولكل منهم الحق في ممارسة حقوقهم السياسية في الترشيح والانتخاب، وأن المفاضلة بين المصريين تقوم على الخبرات التي يمكن للمرشح أن يمنحها لبلده.[٣٩]

تتعدد المنظمات الحقوقية في مصر من دولية وإقليمية ومصرية، وتختلف تخصصاتها لكن هدفها واحد هو مراقبة حقوق الإنسان و حماية تطبيقها في مصر، ولكن الواقع مختلف عن المفترض مع التدخلات الدولية كلاً وفقاً لمصالحه؛ فالمنظمات مكونة من أفراد، ومهما إدعى الأفراد الحيادية والشفافية؛ فالطبيعة البشرية تقول عكس ذلك فلا مال للملائكية، وعلى الدول الانتباه للنشاطات الخارجية على أرضها.

المبحث الثالث

دور المنظمات الحقوقية في مصر و تقييم نشاط

تعد المنظمات الحقوقية ركيزة من ركائز حماية حقوق الإنسان في المجتمع الدولي؛ نظراً للإمكانيات والآليات المتعددة التي تملكها من تحقيق مصالح الأفراد والدفاع عنها، ومحاولة إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان، وتسعى إلى تنفيذ القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأصبحت ضمانا كبيرا لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن بين أهم المنظمات غير الحكومية منظمة العفو الدولية -

[٣٩] موقع المعهد المصري الديمقراطي، https://www.annalindhfoundation.org/members/egyptian-democratic-institute ،تاريخ الدخول ديسمبر ٢٠٢١.

علـى سـبيل المثـال لا الحصـر- التـي لهـا دور كبيـر فـي حمايـة وترقيـة حقـوق الإنسـان وحرياته الأساسية. لكن بالرغم من هذه الإنجازات والدور الفعال لمنظمة العفو الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان وترقيتها إلا أنها لم تسلم من توجيه الانتقادات على غرار جميع المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى خاصة مشكلة تسييس المنظمات غير الحكومية، وتوجيه هذا الانتقاد بشكل واضح لأعضاء منظمة العفو الدولية، والذي يقصد به إدخال الاعتبارات الخارجية والسياسية في اتخاذها للقرارات وإعدادها للتقارير السنوية بالرغم من وجود مبدأ الحياد والاستقلالية كأهم مبدأ لها.

أولاً: الدور المفترض لمنظمات حقوق الإنسان:

١. رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الدولة التي تعمل فيها و في المنطقة إن كانت إقليمية أو دولية.
٢. رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في المنطقة وتقصي الحقائق من خلال جمع المعلومات البيانات وتحليلها.
٣. مراقبة تطبيق الحكومة لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات المصادق عليها والدفع قدماً باتجاه التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى.
٤. تقديم العون والمساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها المساعدة القانونية.
٥. التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المشتركة؛ مما يتيح الاطلاع على أفضل الممارسات، وتبادل البيانات، وتلافي الازدواجية في العمل.
٦. التعامل مع الآليات التعاهدية الأممية لحقوق الإنسان من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة سيداو، ولجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ،ولجنة ذوي الإعاقة وغيرها.
٧. التعامل مع الآليات غير التعاهدية الأممية لحقوق الإنسان من خلال الإجراء السري والعلني ولجنة مركز المرأة ومجلس حقوق الإنسان والمراجعة الدورية الشاملة.
٨. التعامل مع الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان من مثل: المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان وغيرها من لجان، وكذلك اللجنة العربية لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية.

٩. تشكيل تحالفات وطنية ودولية وإقليمية لتنفيذ المهمات المنوطة بها؛ لتحقيق أفضل طرق التواصل لحماية وتعزيز حقوق الإنسان[٤٠].

ثانياً: نشاط منظمات حقوق الإنسان في مصر:

يمكن اختصار نشاط منظمات حقوق الإنسان في مصر في عدة نقاط لا تخرج عنهم ،غالباً كما جاءت الدعوة من منظمات "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" و"مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب"و"الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" و"مؤسسة حرية الفكروالتعبير"و"المفوضية المصرية للحقوق والحريات".

وحددت المنظمات المصرية الخطوات السبع الأولى كما يلي:

الإفراج عن السجناء السياسيين المحبوسين احتياطيًا أو المحكوم عليهم من جميع التيارات السياسية بالآلاف؛ بسبب نشاطهم السلمي.

١. إنهاء الحبس الاحتياطي المطول، ومفتوح المدة، ووقف "تدوير" السجناء السياسيين كمتهمين في عدة قضايا لإبقائهم في السجون.
٢. رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ ٢٠١٧ بالمخالفة للدستور والمستخدمة في تعطيل كافة الحريات الأساسية وحقوق المحاكمة العادلة.
٣. تأجيل تنفيذ جميع أحكام الإعدام الصادرة في قضايا جنائية أو سياسية وعرضها على لجنة مختصة للعفو الرئاسي قبل تنفيذها.
٤. إنهاء الملاحقة الجنائية للمدافعين عن حقوق الإنسان وإغلاق القضية ١٧٣ لسنة ٢٠١١ ضد منظمات المجتمع المدني.
٥. سحب مشروع قانون الأحوال الشخصية، وإطلاق حوار مجتمعي بشأن قانون عادل للأسرة يكفل الحقوق المتساوية للنساء.
٦. رفع الحجب عن مواقع الإنترنت والصحف الرقمية، والتي تجاوز عددها ٦٠٠ موقع محجوب بالمخالفة للقانون، وبدون حكم قضائي[٤١].

[٤٠] صدام أبو عزام، ما دور مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحفظ حقوق الإنسان وتوثيق الإنتهاكات في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، موقع التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان، ٢٠١٤/٢٣/١١

[٤١] منظمات مصرية تطلق مبادرة "أول سبع خطوات" من أجل أوضاع حقوق الإنسان، CNNبالعربية، ٦ مايو ٢٠٢١.

ثالثا: تقييم نشاط منظمات حقوق الإنسان في مصر:

جاء في افتتاحيه العدد الجديد من دورية "دراسات في حقوق الإنسان" التي تصدرها الهيئة، دراسات في جوانب عدة منها؛ القضاء المصري ومبادئ حقوق الإنسان، والاختصاص الجنائي العالمي ومبدأ التكاملية، والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بين الغايات المعلنة وآفة التسييس، والتي أعدها الدكتور محمد شوقي عبد العال أستاذ القانون الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وأكد على أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان قد خرجت عن دورها الأساسي المتمثل في حماية هذه الحقوق وترقيتها، وأصبحت أبواقًا وأدوات في أيدي الجهات المانحة، دولاً كانت أم شركات كبري أم منظمات دولية حكومية أو غير حكومية أخرى، تسخرها لتحقيق أهداف سياسية لا تمت لحقوق الإنسان بصلة، وإنما تستهدف التأثير أو حتى التحكم في القرار السياسي للدول المستهدفة.

كما تضمن عددا من التقارير المتنوعة عن حقوق الإنسان عالمياً وإقليمياً ومحلياً، ومنها تقرير مصر للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان بقلم المستشارة /سوزان عبد الرحمن مساعد وزير العدل لقطاع حقوق الإنسان، وتقارير أخرى، مثل ترأس مصر للشبكة العربية لحقوق الإنسان، وتصديق مصر على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[٤٢].

تواصل منظمات المجتمع المدني الممولة من الخارج، دورها المشبوه، وتنفيذ دورها في خطة إسقاط الدول؛ حيث تقوم بالتناول السلبي لمجتمعات بعينها وتقوم بتشويه صورته في الداخل والخارج، وعلي رأس تلك المؤسسات منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس واتش، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

إن العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش الأمريكية يخدمان توجهات سياسية معادية لمصر، ويتخذون من العمل في مجال حقوق الإنسان ستاراً للقيام بأنشطة سياسية ومهاجمة الدولة بسبب وبغير سبب، كما أن المنظمات صاحبة الأجندة ومنها العفو الدولية مخترقة بقوة من عناصر جماعة الإخوان الإرهابية، وفي السنوات الأخيرة ازداد انتشار هذه النوعية من المنظمات المحسوبة بالخطأ على العمل الحقوقي

[٤٢] هيئة الاستعلامات تصدر "دورية حقوق الإنسان": ضياء رشوان: مصر قدمت نموذجاً في الحماية الاجتماعية للمواطنين ، دراسات في حقوق الإنسان ، ٠٤ أبريل، ٢٠١٩

فـي مصـر، بينمـا هـي تلعب دوراً سياسياً بالوكالـة عن دول أخـرى، بسبب زيـادة تـدفق التمويل القطري لها، بعد سقوط الإخوان من حكم مصر بثورة شعبية عام ٢٠١٣[٤٣].

فعلى الرغم من تعدد أنماط منظمات حقوق الإنسان في مصر و إختلاف أشكالها و أدوارها، فإن تأثيرها في المجتمع المصري مازال غير ملحوظ، فلا يمكن الجزم بمستقبلها و لكن حاضرها ضعيف، و يجدر الذكر أن جميع هذه المنظمات لها أجنداتها الخاصة التي تعمل لأجلها و ليس لأجل حقوق الإنسان في حد ذاتها، فالمنظمات الدولية تسعى لتحقيق أهداف دولها الممولة، و المنظمات الإقليمية أقل تأثيرا لكنها مدفوعة بالمساهمين بتمويلها، و المنظمات المصرية تعد الأقل تأثيرا لعدة أسباب أهمها؛ عدم كفاءة المسؤولين بها، و انتشار الفساد الإداري داخل هذه المنظمات، بالإضافة للتمويل الأجنبي الذي يوجه عملها لاتجاه معاكس لمصالح البلاد و سياستها[٤٤].

"ليس بالجديد على هيومان رايتس وتش الدور المشبوه؛ حيث بدأ هذا الدور يُفعل بشكل كبير بعد ٢٥ يناير، وارتفعت وتيرته بعد ٣٠ يونيو، وأسباب هذا الدور هو تحول هذه المنظمات إلى أداة سياسية تستخدمها دول الخلاف السياسي مع الدولة المصرية؛ لتشويه الصورة أمام المجتمع الدولي، وأعضاء المجلس الدولي لحقوق الإنسان"[٤٥].

و"أنه بمرور الوقت تحول الخلاف السياسي إلى ثأر شخصي يفتقد إلى المهنية، ويسيس الملف الحقوقي بشكل واضح، وهو الأمر الذي أسهم بشكل كبير في تحويل المجلس الدولي لحقوق الإنسان، أهم مؤسسة دولية تتابع أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء الـ١٩٣ إلى ساحة تلاسن سياسي بين الدول، مستخدمة المنظمات الحقوقية الكبيرة، وتوفر تمويلاً كبيراً لها في ظل عجز المنظومة الأممية لضبط هذا الموقف والقضاء على هذا التسييس المتعمد، فإن هذا الأمر أفقدها جزءاً كبيراً من احترام وتقدير عدد كبير من الدول الأعضاء وقلل بشكل واضح من قيمة الدور الذي تقوم به خاصة بعد اعتماد المنظومة الأممية على التقارير الصادرة عن أوضاع حقوق

[٤٣] د. داليا زيادة مدير مركز دراسات الديمقراطية الحرة ، مرجع سابق، لجريدة الوطن ،٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠

[٤٤] سعيد حجازي ، "منظمات أجندة" ترفع شعار حقوق الإنسان وتسعى لتخريب الدول أبرزها «العفو الدولية» و«رايتس ووتش» و«المبادرة المصرية» ، جريدة الوطن ، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠

[٤٥] أيمن نصري رئيس المنتدى العربي الأوروبي للحوار وحقوق الإنسان بجنيف، مرجع سابق، "منظمات أجندة" ترفع شعار حقوق الإنسان وتسعى لتخريب الدول.

الإنسـان فـي دول المنطقـة دون الاسـتماع لوجهـات النظـر الأخـرى، والتـي تمثـل نسـبة كبيرة.

فـإن التقـارير الحقوقيـة تفتقـر إلـى المهنيـة ولا تتماشـى مـع الضـوابط والآليـات الدولية، ومن المتوقع خلال الفترة المقبلة أن يكون هنـاك هجوم حقوقي علـى مصـر من خلال تحرك المنظمات بدافع من دول الخلاف السياسي.

ووفقـا لبـاحثين فـي الشـأن السياسـي، فـإن ذلـك التحـالف قـدم معلومـات مغلوطـة للمؤسسات الدولية، وعقدوا عشرات المؤتمرات واللقاءات مع دوائر صنع القرار في أمريكا وأوروبا؛ بهدف تشويه سمعة الدولة المصرية.

ويمكن للمتابع لوضع حقوق الإنسان في مصر أن يرى مدى التقدم والإنجازات في هذا الملف، بالإضافة للمبادرات الرئاسية في جميع المجالات والتحركات الحكومية فـي الاقتصـاد والبنيـة التحتيـة والخـدمات وفـي الصـحة و التعليم، بالإضـافة لإنجـازات وزارة الشؤون الإجتماعيـة، تستنتج أن منظمـات حقوق الإنسـان فـي مصـر لا تفعل إلا عرقلة الدولة عن تحسين الوضع؛ فمصر من بداية التاريخ لم تحكم بالديمقراطية؛ حيث كـان المـواطن البسيط لا يهتم بسياسـات البلاد ومـازال، ولكـي يقدم علـى إعطـاء رأيـه سيأتي بوضع كارثي، كاستقدام الإخوان للرئاسة مثلا في ٢٠١٢ و تمكينهم من جميع أركان البلاد؛ مما وضع مصر أمام سيناريو إيران، فلا يمكن نسيان تلك التجربة في تاريخ مصر، كما لا يوجد ضمان لعدم تكرارها.

فـأزهى عصـور مصـر حكمـت بالملكيـة مـن بدايـة عصـر الأسـرات الفرعونيـة و حتى ١٩٥٢؛ فالمواطن المصري لم يُهيئ أبدا للديمقراطية كالمواطن الأوروبي الذي حُكم بالديمقراطية من عصر الإغريقية، و هو من طورها على مدى العصور حتى الثـورة الفرنسـية وصـولا للإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسـان، و انطلاقـا مـن اخـتلاف خصوصـية المجتمعـات و اخـتلاف طبيعتهـا التاريخيـة يمكـن الاسـتنتاج بعـدم صـلاحية الديمقراطية للمجتمع المصري، وما تحاوله منظمات حقوق الإنسان من إجبار المجتمع المصـري عليـه يشـبه إجبـار مـريض أنيميـا أن يكـون نباتيـاً "فيجيتيـرين" فقـط؛ لمواكبـة الحداثـة والموضـة العالميـة فـي حـين أن جسـده ينهـار جـراء هـذا النظـام ببسـاطه، لعـدم مواءمته لطبيعة اختلافه .

ومـع تهديد مصـر بالإرهـاب و الاضـطرابات الأمنيـة تـدخل جيش مصـر لضـبط الوضع بالقبضـة الحديديـة فماكـان من منظمـات حقوق الإنسـان إلا دعم الإرهـاب تحت

مطالبات عدة منها؛ الإفراج عن المعتقلين، و إنهاء الحبس الإحتياطي، إذا كان هؤلاء إرهابيين أو مخربين أو داعيين لنشر الفتنة بين نسيج المجتمع كيف يكون لهم حقوق حتى؟ فمنذ فجر التاريخ تعاملت الدول بالشدة مع المخربين فماذا تريد المنظمات الحقوقية من دول تتعامل مع المجرمين بها بالطريقة المناسبة؟

وبخصوص حجب المواقع؛ فدولة مثل الصين أو روسيا تحجب أكثر من ٩٠% من المواقع العالمية، بل وتحجب القنوات الفضائية ومواقع التواصل الإجتماعي داخل الصين مختلفة عن باقي العالم معللين ذلك باختلاف طبيعة المجتمع الصيني والروسي عن المجتمع العالمي، والمحافظة عليه من الصوابية السياسية التي تجبر العالم بأسره على مواكبتها مرغماً!

فأكبر المنصات الإلكترونية الآن تدعم اليسار الغربي المتطرف في معاييره المجتمعية، فكيف لمجتمعات محافظة أن تكون مجبرة على الاعتراف بالشذوذ الجنسي مثلا! هذا ما تعمم المنظمات الحقوقية الدولية مطالبة به من حكومات العالم، فالأكيد عدم تشابه طبيعة المجتمعات الغربية مع الشرق؛ لذا يجب على المنظمات الحقوقية أن تكف عن التدخل في شؤون الدول، و اقتصار عملها في مصر على التوعية و المساعدات كأقصى حد، وإن كان غير ذلك اعتداء على حقوق الشعوب؛ حيث إن حق تقرير المصير هو حق أصيل من حقوق الإنسان مكفول لكل الشعوب، فلا مزيد من التنظير الحقوقي على لشعوب و الحكومات بالتزام معايير المجتمع الغربي.

نتائج البحث:

بعد دراسة أجيال حقوق الإنسان، و تطور منظمات حقوق الإنسان في العصر الحديث حتى وصلت لهذا الشكل، وزيادة أهميتها بمرور الوقت؛ مما أدى لتنوعها و توسع مجالاتها واختلاف أنواعها من عالمية لإقليمية ومحلية لكل منها دورومجال مختلف، وتباين أدوارها وأيدولوجياتها في الدول، نخلص إلى:

١- أهداف المنظمات الدولية تُختصر في تعزيز الديمقراطية في الدول و حماية حقوق الإنسان.
٢- على الرغم من وضوح الهدف المعلن من المنظمات و وجود الدعم الدولي لها و التمويل اللازم لتحقيق أهدافها فإنها لم تحققها بالشكل المتوقع.
٣- تختلف العلاقات بين المنظمات و بعضها و تصل للتناقض على المستوى الدولي و المحلي، بالإضافة لاختلافها مع سياسات الدول العاملة بها.

٤- انفتاح الدول مؤخرا زاد من توسع نشاط المنظمات الحقوقية فيها، و زيادة سلطة هذه المنظمات و تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول.
٥- زيادة وعي الأفراد في العالم عامة و مصر خاصة زاد الاهتمام بحقوق الإنسان، و سلط الضوء على المنظمات العاملة بها، و زاد من الأدوار المناطة بها.
٦- دور المنظمات الدولية هو مراقبة حالة حقوق الإنسان في البلاد مع نشرتقارير دورية عنها و متابعة عمل المنظمات المحلية فيها، و دور المنظمات الإقليمية هو متابعة الحالة الحقوقية للدول الأعضاء و تقديم الاستشارات والمساعدة على تحسين الوضع بها، أما المنظمات المحلية فيقع على عاتقها الدورالأكبرمن رفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، ومراقبة أداء الحكومة، ومتابعه الانتهاكات، والتواصل بين الحكومة والمواطنين.

التوصيات:

١- زيادة التعاون بين المنظمات الحقوقية على جميع المستويات لضمان تحقيق الأهداف المرجوة على أكمل وجه ممكن، و زيادة كفاءة الناتج من تطبيق مبادئ حقوق الإنسان.
٢- إعطاء فرصة للدول بتبرير مواقفها، و إعطاء فرصة للمجتمعات لخوض تجربتها الخاصة قبل تبنيها تجارب ربما تتعارض مع مبادئها و أعرافها.
٣- إيجاد قناة حوار بين المنظمات في أوقات الخلاف؛ فبدلا من تصادم التصريحات و تصعيد الوضع كأنها مواقف فردية يمكن تنظيم مناظرات مباشرة بين هذه المنظمات تعلن للجميع فيسهل الوصول لأرضية مشتركة بين الأطراف، و يضمن التفاهم وضع أفضل لحماية الحقوق، و لزيادة التأكيد على سير المقترح يمكن وضع قانون ملزم بالتفاصيل.
٤- تسهيل التعامل مع المنظمات الحقوقية؛ حيث التعامل المباشر و متابعة الأفراد أكثر من التعامل الإلكتروني الذي ينجم عنه عدم تواصل في الغالب بعدم الاهتمام أو الاستجابة لشكوى الأفراد، أو عدم التعاطي مع مقترحاتهم و طلباتهم المقدمة.

الخاتمة:

مؤخرا، ازداد عدد المنظمات الحقوقية الوطنية في مصر، و أهمها المجلس القومي لحقوق الإنسان مع وجود دولي و إقليمي متكامل، و لكن للمنظمات الحقوقية المحلية الدور الأكبر؛ حيث تغطي كافة مجالات حقوق الإنسان و المساهمة في رفع

الوعي الجمعي بأهمية حقوق الإنسان و تراقب تطبيق القوانين و كتابة تقارير عن الانتهاكات الحقوقية في مصر، و توسعها ملحوظ من زيادة سلطتها بحكم القانون و انتشار فروعها في الأقاليم و حرية حركتها، يأتي ذلك من إدراك الدولة المصرية لأهمية حقوق الإنسان و المنظمات الحقوقية بها.

فرغم أن تواجد منظمات حقوق الإنسان حديث نوعا ما فإن حقوق الإنسان كقيمة تعد قديمة قدم نشأة البلاد، و التوسع الحضاري دائما ما انعكس على تطور قيمها الإنسانية و وضع إطار قانوني لعملها، و كنتيجة طبيعية لكل هذا التطور في العصر الحديث تم إنشاء المنظمات الحقوقية لترعى تنفيذ القوانين، و تحمى هذه المبادئ من الانتهاك؛ مما ربط سمعة الدولة بمدى التزامها بالقوانين الحقوقية؛ مما ينعكس بشكل مباشر على اقتصادها من عدة جهات.

ومن المتوقع زيادة الاهتمام بالمنظمات الحقوقية وتوسع مجال انتشارها، وتعنت الدول معها سيقل ويزداد التعاون لتحقيق مصلحة الأفراد وتعزيز الديمقراطية خاصة في الدول النامية؛ نتيجة لزيادة الرفاهية في العالم والتطور التكنولوجي الحالي.

ومع كل هذا فإن إنجازات المنظمات الحقوقية يُختصر في مطالباتها الدائمة بوضع أفضل رغم أن هذا الوضع أغلب الأوقات يكون على حساب سلطة الدولة، وعلى الأغلب هذا الوضع لا يتناسب مع طبيعة المجتمع فليس كل نموذج ناجح يصلح للتعميم، وفرض توصياتها على الدول والمجتمعات بنسخ التجارب يتداخل مع إرادة الشعوب بل يُعدُّ تدخلاً في الشأن الداخلي للدول، ولكن الدور الرقابي لهذه المنظمات مهم في حفظ التوازن وضمان عدم امتلاك الدول القوة المطلقة أو تعدي أحد فئات المجتمع على الآخر بدون رادع، والإشراف على تطبيق حقوق الإنسان يضمن مواكبة جميع الدول على الطريق العالمي نفسه مع التشديد على احترام خصوصية المجتمعات وانفرادية التجارب.

وفيما يخص العلاقة بين المنظمات الحقوقية وتباين مواقفها، فإن الأهداف المفترضة لجميع منظمات حقوق الإنسان هي حماية و ضمان تنفيذ جميع حقوق الإنسان، ولكن ما يحدث في الواقع كثيرا ما يكون مختلفاً؛ فبعض المنظمات تحيد عن أهدافها تماما؛ لتكون أداة في أيدي جماعات معارضة أودول معادية لدرجة تصادمها مع المنظمات الحقوقية الأخرى، كما يحدث في مصر بين المنظمات الدولية والمنظمات الوطنية من تناقض لدرجة الصدام، وبعض المنظمات ـ أيضا ـ تنجر لخلافات ومصالح

فرديـة بعيـدة عـن أهـدافها المعلنـة فيمـا يوصـف بالفسـاد الإداري، ولكـن التعـاون بـين المنظمـات الحقوقيـة علـى جميـع المسـتويات الدوليـة والإقليميـة والمصـرية هوالأصـل؛ فتنظيم الأنشطة المشتركة وتبادل المعلومات يغلب على التصادمات.

تسـعى جميـع الـدول والمنظمـات الحاليـة للوصـول لليوتوبيـا العالميـة، والضـمانة لـذلك هـي تطبيـق حقـوق الإنسـان بـأعلى كفـاءة ممكنـة، ورغـم الصـدام الأكيـد والـذي هوطبيعـة بشـرية و رغـم المعوقـات الكثيـرة لتحقيـق هـذا الهـدف؛ فالمؤكـد أن الـدول والمنظمات والشعوب لن تكل من طلب الأفضل بتطويرالموجود؛ فالزمن يسير في خط مستقيم نحو الأمام، ولا يمكنه التراجع؛ فالتطورهوالحقيقة الثابتة.

قائمة المراجع:

الوثائق:

الإعـــلان العـــالمي لحقـــوق الإنســـان، الموقـــع الرســـمي للأمـــم المتحـــدة، https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html.

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب ، الاتحاد الأفريقي، ١٩٧٩.

البيـــان التأسيســـي للجمعيـــة المصـــرية لمناهضـــة التعـــذيب، ١٩\٨\٢٠٠٣ ، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9338

قـانون إنشـاء المجلـس القـومي لحقـوق الإنسـان رقـم ٩٤ لسـنة ٢٠٠٣ ، جهـة الإصـدار رئاسة الجمهورية.

الكتب:

أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطارمنظمة الأمم المتحدة والوكـالات الدولية المتخصصة، القاهرة، دأر النهضة العربية للنشر، طبعة أولى ، ٢٠٠٨.

إسماعيل صبري مقلد، أصـول العلاقـات الدوليـة: اطـار عـام، القـاهرة، الطبعـة الأولـى ، ٢٠٠٧.

رياض صبح، حقوق الإنسان، تم النشر بدعم من الاتحاد الأوروبي، سبتمبر ٢٠٢٠.

صمويل هينتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،١٩٩٣.

عبد السلام نوير, محمد أحمد عدوي، الأخلاقيات و حقوق الإنسان، جامعة أسيوط كلية التجارة ،٢٠٢١.

كرم البستاني، المنجد في اللغة والإعلام، دارالشرق بيروت لبنان، ١٩٨٦.

مصطفى علوي ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط١ ، ٢٠٠٠.

هنري ليفي برولي، سيسيولوجيا الحقوق، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت ،١٩٧٤.

الرسائل العلمية:

إيمان محمد حسن، تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر ١٩٨٣-٢٠٠٣، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥.

حسن محمد سلامة، العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في مصر مع الإشارة إلى الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

سليمان بن صالح ،حقوق الإنسان في وثيقة المدينة : دراسة مقارنة بالمواثيق الدولية، أطروحة (ماجستير)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، ٢٠١٣.

مروة محمد عبد المنعم بكر، دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر(١٩٩٥-٢٠٠٧)، رسالة دكتوراة، كلية التجارة جامعة أسيوط، ٢٠١١.

الدراسات:

أماني قنديل، المجتمع المدني في مصرفي مطلع ألفية جديدة، مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠.

أيمن الزيني، دراسة بعنوان: حقوق الإنسان في النظام القانوني المصري، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، ٣ نوفمبر ٢٠٢١.

إبراهيم حسين معمر، دورالمنظمات الدوليةغيرالحكومية في حماية حقوق الإنسان: المنظمة العربية لحقوق الإنسان نموذجاً، جامعة عين شمس - كلية التربية - الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ٢٠١٤.

رغد صالح الهدلة، دراسة بعنوان: حقوق الإنسان إشكالية المفهوم و التطور التاريخي، ١٨ أغسطس ٢٠٠٩.

ريم أيوب، حقوق الإنسان لدى أبرز مفكري العقد الاجتماعي: دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة آداب الرافدين، العدد ٧٤, ٢٠١٨.

محمد سيد عبدالحميد خليل، فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مصر "٢٠١١-٢٠١٦"، المركز الديمقراطي العربي ،٢٠١٧.

هيئة الاستعلامات تصدر"دورية حقوق الإنسان": ضياء رشوان: مصر قدمت نموذجاً في الحماية الاجتماعية للمواطنين، دراسات في حقوق الإنسان ، ٠٤ أبريل، ٢٠١٩.

التقارير:

منظمات مصرية تطلق مبادرة "أول سبع خطوات" من أجل أوضاع حقوق الإنسان، CNN بالعربية، ٦ مايو ٢٠٢١.

تقرير بعنوان: حقوق الإنسان في مصر، نشر على موقع: fanack.com 12، ابريل ٢٠١٦.

المقالات:

سعيد حجازي، "منظمات أجندة" ترفع شعار حقوق الإنسان وتسعى لتخريب الدول أبرزها «العفو الدولية» و «رايتس ووتش» و«المبادرة المصرية»، جريدة الوطن ، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠ .

شعبها العظيم ورجالها الأوفياء واحة للأمان والاستقرار في المنطقة، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١.

صدام أبو عزام، ما دور مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحفظ حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، موقع التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان، ٢٠١٤/٢٣/١١.

وقف التصريح ل"هيومن رايتس ووتش"بالعمل في مصر، جريدة الوطن، ٢٤أكتوبر ٢٠٢٠،

https://www.elwatannews.com/news/details/5009335.

الروابط الإلكترونية:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html.

موقع الأورومتوسطية للحقوق، https://euromedrights.org/ar/.

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، https://www.anhri.info/?page_id=2

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، http://www.acijlponline.org/main/art.php?id

المركز المصري للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، https://ecesr.org/about/

المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، https://www.aproarab.org

المؤسسة الأورو- متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، http://emhrf.org/ar/category /

الموقع الرسمي للجنة العربية لحقوق الإنسان، http://ar.achr.eu/

الموقع الرسمي لمنظمة اليونيسيف، www.unicef.org/ar

الموقع الرسمي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، https://cihrs.org/

جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، https://www.hrcap.org/topics.php?t=about

منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان(الأيرو) ، https://aleuhro.hooxs.com/login?redirect

موقع البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، http://aphra.org.eg/ar/?page_id=6

موقع الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، https://www.escr-net.org/ar/lmhm-wldr

الموقع الرسمي للمجلس القومي لحقوق الإنسان، https://www.nchr.eg/ar

موقع المجلس القومي للأمومة والطفولة، http://nccm.gov.eg

موقع المعرفة، https://www.marefa.org

موقع المعهد المصري الديمقراطي، https://www.annalindhfoundation.org/members/egyptian-democratic-institute

موقع المنظمة الحقوقية العالمية UPR info، https://www.upr-info.org/ar/glossary

موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، http://aohr.net/portal/?cat=122

موقع المنظمة الحقوقية العالمية UPR info، https://www.upr-info.org/ar/glossary

موقع جمعية كوميتي فور جستس للدفاع عن حقوق الإنسان، https://www.cfjustice.org/about/?lang=a